الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية الآداب واللغات
قسم اللّغة والأدب العربي.

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Lettres et des Langues

تخصص: لسانيات تطبيقية.

الصراع اللغوي في بلدان المغرب العربي

من خلال كتاب حرب اللغات والسياسات اللغوية للويس جان كالفي

مذكرة مُقدّمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

إعداد الطالب:
عبد القادر هبتون

إشراف الأستاذ:
د. إلياس جوادي

لجنة المناقشة

الأستاذ : فرحات بلولي .....جامعة البويرة .....رئيسا

الأستاذ: إلياس جوادي..... جامعة البويرة.....مشرفا ومقررا

الأستاذة: رشيدة بودالية.....جامعة البويرة.....ممتحنا

السنة الجامعية:
2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم
www..azerimuslims.com

شُكر وعرفان

الحمد الله الذي هداني إلى درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء الواجب ووفقني إلى إنجاز هذا العمل.

اعترافا لذوي الفضل بفضلهم ووفاء وتقديرا واحتراما للسراج الذي أضاء بنوره درب كل طالب علم.

إلى أستاذي المُشرف: " إلياس جوادي" أتقدم له بالشكر الجزيل على النصح والتوجيه، التشجيع والتحفيز، وكذا الاحترام والتقدير، أوجه شكري وتقديري واحترامي كذلك لكل الأساتذة بكلية الآداب واللغات بجامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة.

الإهداء

الحمد الله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا، أما بعد إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك..ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. أرجو من الله أن يمد في عمرك والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود.

إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أمي الحبيبة.

إلى إخوتي، وابن أخي الكتكوت محمد إسلام.

إلى كل أصدقائي وبالأخص زملاء الدراسة.

عبدالقادر هبتون

مقدمة

مقدمة

إن اللغة مرآة أحوال الأمة وصورة رسم لمجتمعها، تمثال أخلاقها وسجلُ ما تملك من علوم وآداب، فهي الملكة الاجتماعية ونقطة تواصل بين أفراد المجتمع الواحد والخلية التي تستمد منها الأمم تماسكها، فالمجتمع قد عرف هذه الظاهرة منذ أقدم العصور، إذ أنها هي ما ميزت الإنسان عن غيره من الكائنات الحية الأخرى.

فهي الضامن الكبير لتوحيد أبناء الوطن الواحد، فاللغة تعني الوطن والثقافة والمصير المشترك لذلك تسعى البلدان لوضع تخطيط وسياسة لغوية تضمن لها استقرارها السياسي والثقافي، كما يمكن أن تكون عاملا في التفريق والصراع بين المجتمعات في العالم سواء بين الدول العربية أو الغربية، هذا ما فتح المجال للباحثين اللسانيين الغربيين للتقصي والبحث في الظاهرة اللغوية.

لقد استطاع المستشرقون بدءا من القرن التاسع عشر في وضع الفكر العربي تحت المجهر لدراسته، حيث أول ما تناولته دراساتهم من موضوعات هو اللغة العربية والإسلام، ومن أبرز الباحثين اللسانيين الذين ركزوا اهتماماتهم على دراسة اللغة العربية بالرجوع إلى التراث العربي نجد: فلايشر، يوهان فوك، براجستراسر، سلفستر دي ساسي، حيث ركزوا في أول الأمر على دراسة الفصحى متأثرين بالتراث اللغوي العربي مع التركيز على اللهجات العربية، ثم تحولت نظرتهم إلى الدرس اللغوي العربي وانكبوا على وصف العربية.

تُختزل إشكالية البحث في الإجابة عن التساؤل الآتي، إذا كانت دول المغرب العربي متجاورة في الحدود فهل يعني هذا وجود صراع لغوي بينها ؟ وإذا كانت دول شمال إفريقيا عربية لغويا بحكم التاريخ والأصل فهل تنتهج نفس السياسة اللغوية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات هي:

- هل للتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية دور في إرساء معالم الدولة لغويا ؟

- هل دُول المغرب العربي تعمل على وضع خارطة طريق لغوية ؟

جاء عنوان البحث موسوما ب: **الصراع اللغوي في بلدان المغرب العربي من خلال كتاب حرب اللغات والسياسات اللغوية للويس جان كالفي.**

حيث يُعتبر هذا الكتاب مدونة البحث هذا، لكونه من الكتب التي أثارتها مؤخرا المكتبة العربية للترجمة، كما أنه من الأعمال البحثية التي تستعرض تجارب اللغات والألسنة ورحلاتها عبر تاريخ البشرية، وحتى اندثار بعضها، كما يتطرق الكاتب الفرنسي والباحث والأستاذ في اللسانيات الاجتماعية إلى الحديث عن الأسباب السياسية والاقتصادية والدينية التي رجحت رواج لغة واندثار لغة، ويشرح المعركة اللغوية، ويُعطي مثالا عن الفرنسية والإنجليزية.

حاولت تطبيق المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والذي يتخلله النقد في بعض الأحيان

أما عن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع فهي:

1- الموضوع يتناول أساسا المشكلات المستجدة في حياتنا اللغوية، ويُلامس كثيرا ما يعرفه الواقع اللغوي المغاربي.

2- صارت السياسة اللغوية والتخطيط من الاهتمامات الأساسية للدول المختلفة.

3- الإسهام في تشخيص الواقع اللغوي المغاربي ومعرفة آفاقه.

4- يُعالج الموضوع قضية مهمة وهي قضية الصراع اللغوي في المغرب العربي ما حفزني إلى البحث والتقصي في هذا الشأن اللغوي.

وقد اقتضت طبيعة هذا العمل المتواضع اعتماد خطة موزعة على مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين يحتوي كل فصل على عناصر وخاتمة نهائية.

الفصل التمهيدي تناولت فيه الراهن اللغوي في المغرب العربي في ظل الصراع اللغوي المعاصر مركزين على اللغة العربية جذورها ومآلآتها.

أما **الفصل الأول** كان الحديث فيه عن أهم القضايا التي تناولها كتاب حرب اللغات والسياسات اللغوية للويس جان كالفي، وهو جانب نظري خالص، حيث كان عنوانه الممارسات اللغوية وأسس ارتقائها، تم تقسيمه إلى عنصرين: العنصر الأول تحت اسم في أصل النزاع اللغوي، أما العنصر الثاني فكان تحت اسم أسس ارتقاء اللغة.

أما **الفصل الثاني** فخصصته لدراسة الوضع اللغوي في المغرب العربي دراسة نقدية، وهو جانب تطبيقي، قسمناه إلى ثلاثة عناصر مهمة هي: التعدد اللغوي في المغرب العربي مع ذكر حالات (تونس، الجزائر، المغرب)، اللغة بين الايديولوجيا والسياسة، وأخيرا لغة التعليم والهوية.

كما اعتمدنا على مصادر ومراجع من أهمها: لويس جان كالفي: حرب اللغات والسياسات اللغوية، وكذا السياسات اللغوية، التعدد اللساني واللغة الجامعة المجلس الأعلى للغة العربية، نورمان فيركلف: اللغة والسلطة، عبد السلام مسدي: العرب والانتحار اللغوي.

ثم أنهينا بحثنا بخاتمة جمعنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها مع إعطاء بعض الحلول.

الفصل التمهيدي:

الراهن اللغوي في المغرب العربي في ظل الصراع اللغوي المعاصر

اللغة العربية في المغرب العربي الجذور والمآلات

1 / اللغة العربية في المغرب العربي

2 / تعريب المغرب الإسلامي

3 / الأمازيغية والعربية

4 / الصراع اللغوي المعاصر

1/ اللغة العربية في المغرب العربي الجذور والمآلات:

1/ اللغة العربية في المغرب العربي:

اللغة العربية هي أقدم اللغات المعاصرة استعمالا فعمقها التاريخي، وكونها لغة حضارة عالمية، جعلها تتسم بسمات تؤهلها لأن تكون مهيمنة، وبذلك فهي مهيأة لأن تصبح لغة العالم، كما أنها لغة كتاب مقدس كان رمزا لسيادة العرب ومفتاحا لازدهار حضارتهم، فهي لغة النزول ودين المسلمين كافة، بدليل قوله تعالى: "إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ" سورة يُوسف، الآية 02.

لقد قامت الظاهرة الاستعمارية الفرنسية في بلاد المغرب العربي على ثلاث سياسات رئيسية:

"الاستيطان والفرنسة الجماعية وفرنسة النخبة."[1] وهذا من أجل الاستيلاء على أقطار المغرب العربي من حيث المساحة والخيرات أولا، والقضاء على اللغة العربية وتعويضها باللغة الفرنسية من ناحية ثانية، وذلك باستهداف المجتمع ككل من جهة، وفئة النخبة العالمة من جهة أخرى.

لم يكن نجاح فرنسا في تطبيق سياساتها المذكورة نجاحا كليا، بل كان نسبيا بحيث ركزت على ثلاث مناطق من المغرب العربي وهي: مراكش بالمغرب، وتونس، والجزائر، مما أدى إلى العديد من النتائج الخطيرة على الفكر والمجتمع من أهمها:

[1] ينظر :صلاح عاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، ط2، بيروت: 1970، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص19.

إبعاد اللغة العربية عن المجالات العلمية والثقافية، فتراجعت إلى حد كبير في بلاد المغرب العربي رغم وجود أقدم جامعة عربية إسلامية في فاس (المغرب)، وهي جامعة القرويين ووجود جامع الزيتونة بتونس، "أصبحت بلاد المغرب العربي مسرحا للهيمنة اللغوية والثقافة الفرنسية، وتدهورت فيها اللغة العربية، وانحصرت الثقافة العربية في معاقل التعليم التقليدي."[1]

بحيث تم القضاء على كل ما هو عربي لغويا كان أو ثقافيا، ما جعل اللغة العربية تتدحرج إلى الأسفل، وتصبح لغة أهلية محصورة في وسط القرى والمداشر وتعلم خفية عن المستعمر.

أما فترة ما بعد الاستعمار، فنجد أن هذه المسألة قد طرحت منذ استقلال دول المغرب العربي، وذلك برفع سقف المطالب، والمطالبة بضرورة استعادتها لمكانتها في التعليم بشكل خاص، والحياة العامة الاجتماعية بشكل عام.

"لقد حسم موضوعها دستوريا بجعلها اللغة الرسمية على مستوى كل قطر مغاربي وكان آخرها موريتانيا التي جعلتها لغة رسمية على مستوى الدستور عام 1965م."[2]

فاللغة العربية في بلاد المغرب العربي فرضت في مختلف دساتير هذه البلدان كلغة رسمية أولى، إلا أننا نجد أن وضعيتها بقيت تراوح مكانها، في كونها بعيدة عن الدوائر الإدارية لهذه الأقطار بشكل شبه تام.

[1] سعدون حمادي، اللغة والوعي القومي، بيروت: 1984، مركز دراسات الوحدة العربية، ص23.

[2] ديدي ولد السالك، اللغة العربية في أقطار المغرب العربي وإشكالية الهوية، مجموعة الخبراء المغاربين، تونس، العدد07، 2012، ص07.

ولأن اللغة العربية هي اللغة الحضارية المشتركة بين جميع سكان المغرب الكبير ولأنهم مدينون للدين الإسلامي، باعتبار لغته هي العربية، ولأن أغلبية سكان منطقة المغرب العربي من العرب أبا عن جد، لكن تراوح هذه اللغة بين الاستعمال والتحفظ عليها باستعمال لغات أخرى في الوسط المغاربي قد يدخله في أزمة لغوية ظاهرة للعلن.

"لأن غياب لغة مشتركة جامعة يعني تمزيق المنطقة، وزيادة تفككها، وهو ما يعني أن القضاء على اللغة العربية واستمرار إبعادها عن الإدارة والحياة العامة في أقطار المغرب العربي، يجعل هوية هذه الأقطار مهددة بشكل جدي."[1]

خاصة إذا قلنا أن اللغة دائما ما تمثل دورا أساسيا للهوية الوطنية لأي بلد، وأي جماعة بشرية كانت، لأنها تؤثر في الفضاء العمومي كالجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبصفة أكبر على تنشئة الطفل، في كون غيابها في المراحل الأولى للطفل يعني غياب عدة عادات وتقاليد التي يتربى عليها، منها العقائدية بالدرجة الأولى.

إن الكلام عن اللغة العربية في بلاد المغرب العربي، يقودنا إلى وجوب البحث عن التحديات والعوائق التي يجب مواجهتها لإعادة الاعتبار لها وفي جميع أقطار المغرب العربي "[2] نذكر منها:

- استخدام اللغة الفرنسية في الإدارة.

- عدم الاهتمام بتطوير اللغة العربية.

[1] ينظر: ديدي ولد السالك، اللغة العربية في أقطار المغرب العربي وإشكالية الهوية، ص08.

[2] ديدي ولد السالك، اللغة العربية في أقطار المغرب العربي وإشكالية الهوية، ص09.

- موقف بعض الأقليات من اللغة العربية.

إن حصول دول المغرب العربي على الاستقلال لم يمنع بقاء اللغة الفرنسية تمارس في مختلف إدارات هذه الدول من أجهزة الدولة إلى مؤسسات القطاع الخاص، ولأن عدم استخدام اللغة العربية في الإدارة يقلل من أهميتها بطبيعة الحال، زد على أن عدم الاهتمام بهذه اللغة وبتطويرها يجر القائمين على الشأن العام إلى إهمالها، وبالتالي عدم مواكبتها لتطور لغات العالم ما يؤدي حتما إلى تحولها إلى لغة فقيرة لعدم تجدد المصطلحات فيها، كما أن موقف بعض الأقليات اتجاه اللغة العربية، التي تعارض بشدة إعادة هذه اللغة إلى الحياة العامة، وإعطائها المكانة التي تستحقها، ويظهر هذا بشكل علني في المؤتمرات الإقليمية والدولية باستخدامهم للفرنسية مكان العربية.

وللحفاظ على هذا المكسب اللغوي بين أقطار المغرب العربي وجب تطوير أساليب تدريسها، باعتماد مناهج علمية حديثة، واتخاذها كعنصر أساسي في الإدارة العمومية، بخلق الوعي في المجتمع بأهمية اللغة العربية، وأن مستقبل البلدان المغرب العربي مرتبط ارتباطا وثيقا باللغة العربية لأنها تمثل أحد عناصر الانتساب إلى الأصل العربي و الإسلامي.

2/ تعريب المغرب الإسلامي:

يعد المغرب الإسلامي من أهم أقاليم القارة الإفريقية من جهة، وخير إقليم للدولة الإسلامية من جهة أخرى، وقد نال هذه المكانة المحترمة والمرموقة بفضل موقعه الجغرافي المميز كل هذا جعل الحضارة الإسلامية العربية تضعه كهدف رئيسي أثناء الفتح الإسلامي، وذلك بغية نشر الدين الإسلامي واللغة العربية.

"إن اللغة تمثل أهم أركان حياة الإنسان الفكرية والاجتماعية، كما أنها أولى الصفات التي تميز الإنسان عن سائر الحيوانات."[1]

فمن المعروف أن شبه الجزيرة العربية قد سادتها حضارة خاصة قبل ظهور الإسلام بها، تميزت بلغة وشعر رائع تشهد برزانته قصائد المعلقات والشعراء الجاهلين من أمثال: امرؤ القيس وعنترة بن شداد، إضافة إلى نوع من التراث الثقافي لعرب جنوب الجزيرة، حيث كانت لكل قبيلة لغتهم الخاصة، ولكن الحركة الإسلامية جمعت بين القبائل، مما أدى إلى ظهور لغة مشتركة متداولة بينهم، عززها جمع القرآن الكريم، "ففي إطار الحركة الإسلامية الكبرى تلازم انتشار الإسلام وتزامنه مع شيوع استخدام اللغة العربية."[2]

حيث أكسب تنزيل القرآن الكريم باللغة العربية آفاقا كثيرة وكبيرة ساعدت على انتشارها في مناطق الفتوحات الإسلامية، وبالأخص منطقة المغرب الإسلامي، فلقد أشار القرآن الكريم إلى اللغة العربية في أكثر من موضع، وضمن للعربية الفصحى الموحدة الاستقرار والاستمرار عبر العصور.

فدخول الإسلام كان يعني تعلم اللغة العربية، والفتوحات الإسلامية في المغرب الإسلامي تزامن مع نشر اللغة العربية، وتعلمها والتحدث بها، ما أدى بأحدهم إلى القول:"إن كانت العربية لسانا فقد نطقنا بها، وان كانت دينا فقد دخلنا فيه."[3]

[1] ساطع الحصري، ماهي القومية ؟، ط2، بيروت: 1985، مركز دراسات الوحدة العربية، ص45.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص46.

[3] عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، بيروت:1984، مركز دراسات الوحدة العربية، ص51.

إن الحديث عن اللغة العربية في المغرب الإسلامي، يقودنا إلى ما ذكرناه سابقا وهو أن الفتوحات الإسلامية كان لها دور رئيسي في تعريب المغرب العربي، وهذا من خلال هجرة عدة مجموعات بشرية إلى المغرب، والتي ترجع أصولها إلى الجزيرة العربية.

"عندما عرفت بلاد الشمال الإفريقي اللغة العربية مع الفتوحات الإسلامية، التي بدأت في منتصف القرن الأول الهجري على يد عقبة بن نافع الفهري، ثم موسى بن نصير في القرن الأول، لم تكن اللغة البربرية السائدة آنذاك قادرة على الوقوف أمام لغة الفاتحين."[1]

فاللغة العربية لم تترك أي مجال للغة البربرية لمواصلة انتشارها في ربوع المغرب الإسلامي، كما أن اللغة البربرية كانت محدودة إلى أبعد الحدود في كونها شفوية أكثر منها كتابية.

"لقد تعربت بلاد المغرب بالكامل ابتداء من القرن الثاني عشر ميلادي، بعد حركات اجتياح قبائل بني هلال وبني سليم (العربية النازحة من شبه الجزيرة إلى بلاد شمال إفريقيا)، ككل ابتداء من عام 442هـ/1049م، واستيطانهم النهائي في ربوعه."[2]

وهكذا أصبحت اللغة العربية لغة رسمية في بلاد المغرب، فأقبل الأهالي على تعلمها لرفع مكانتهم الاجتماعية، والمشاركة في العمل السياسي والإداري، ومن كل هذا يظهر الفضل والدور الكبير الذي لعبه الدين الإسلامي، الذي كان يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

[1] نازلي معوض أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، ط1، بيروت:1987، مركز دراسات الوحدة العربية، ص20،21.

[2] محمد حسن، الأصول التاريخية للتعريب في المغرب العربي، بيروت:1985، مركز دراسات الوحدة العربية، ص63.

"أولها ديني بتنشئتهم على العقيدة الإسلامية، وثانيها اجتماعي بتعريبهم عن طريق اللغة العربية، وثالثها سياسي وهو توثيق أواصر الصلة بين العرب والبربر."[1]

ومن هنا يمكن القول أن تعريب المغرب الإسلامي، ودخول اللغة العربية إلى دوله ارتبط ارتباطا وثيقا بالفتح الإسلامي، الذي يعتبر الخطوة المؤسسة لتعريب العالم الإسلامي عامة والمغرب الإسلامي خاصة، كما أن اقتناع دول شمال إفريقيا بأن اللغة العربية مهمة في فهم الرسالة الإسلامية كان له دور في ذلك.

3/ الأمازيغية والعربية:

الشائع والمعروف بداهة، أن دول المغرب العربي وشعبه ذووا هوية أمازيغية، وعرب أي ذووا هوية عربية كذلك، ولهذا كانت القضية الأمازيغية من القضايا التي تثار في كل مرة عبر هذه الدول، " الأمازيغية لهجة منحدرة من العربية الأم مثل الآرامية والكنعانية والبابلية والآشورية وغيرها."[2]

فهي اللهجة العربية التي استمرت، وبقي التحدث بها شفويا، بينما اختفى استعمال اللهجات الأخرى

" أما عن العربية كأم للغات العروبية، فيقر المؤرخون أن مصدر الحضارة هي الجزيرة العربية."[3]

العربية هي جزء من الحضارة، لأن اللغة هي جزء لا يتجزأ من أي حضارة.

---

[1] سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، ج1، القاهرة: 1993، منشأة المعارف، ص132،133.

[2] عثمان سعدي، التعدد اللساني واللغة الجامعة(اللغة العربية والتعدد اللساني بالمغرب العربي)، ج1، الجزائر:2014 المجلس الأعلى للغة العربية، ص132.

[3] المرجع نفسه، ص135.

والتاريخ يؤكد أن الرومان قضوا ثمانية قرون بالمغرب العربي، ولم يندمج البربر معهم، لكن عندما جاء العرب العدنانيون بالإسلام استقبلهم البربر كإخوة، ففي عقود قليلة اندمج البربر في الكيان العربي ما فتح الباب أمام دول المغرب العربي لاستقبال الدين الإسلامي.

إن استقلال الجزائر عام 1962 فتح باب التنازع والخصومات حول الأوضاع اللغوية في هذا البلد المغاربي المعروف بمساحته الشاسعة، ولهذا طُرح مشكل التعريب سنوات طويلة على مكاتب الدولة، ووزارة التربية الوطنية.

"إن المتسرعين إلى التعريب تدفعهم الرغبة المكبوتة في استكمال شخصية الإنسان باستعمال لغته، وهذه الأمنية هي التي جعلتهم يتخذون مواقف تتميز بالعجلة والاضطراب والارتجال...وأن الشعب تعلم الفرنسية كي يعوض ثقافته البائدة بثقافة أخرى إذ العربية غير طبيعية وغير قادرة على نقل الأفكار وعلى توعية الجماهير."[1]

ولهذا ظهرت للعلن أزمة اللغة العربية فرغم أن الدستور كلف لها الحق، بتعاز من ميثاق الثورة المجيدة، ظهرت أزمة لغوية تمثلت في صراع العربية مع بقايا الفرانكفونية، والتي دعا أصحابها إلى وجوب الحفاظ على الفرنسية بعدما تعلمها جُل الشعب، واعتبارها لغة الحضارة والتطور.

"مثال آخر لأزمة أوضاعنا اللغوية وترديها، علا فيه صوت كُل طرح، وخفت صوت الرؤية الأكاديمية المنهجية، إنه أزمة اللغة الأمازيغية وتنازع المتناولين لها بين ايديولوجيا العرق وفكرة الإقصاء ومطلب السقوط في تخريجات المستشرقين لأصول اللسان الأمازيغي وجذوره

[1] ينظر: إلياس جوادي، أزمة اللغة في البلاد العربية بين التناول اللساني والسجال الايديولوجي، أعمال الملتقى الدولي الثاني حول اللغة العربية، دبي: 2013، ص08،09.

الحضارية، والتلبيس على تكامله واللسان العربي في تحقيق نموذج فريد من الوحدة الدينية واللغوية على مدار قرون مديدة."[1]

حيثُ لم تكن هذه الأوضاع اللغوية خارجة عن السياق الاستعماري، في كونه كان يعرف كل تفاصيل ضُعف الدولة، وعدم امتلاكها لزمام السلطة القادرة على اتخاذ القرارات الردعية، وبالأخص في الجانب اللغوي لها.

وبعد أن استقلت تونس والمغرب، وبعد أن اشتد الصراع اللغوي، راح الفرنسيون يعملون لتطبيق خطتهم البربرية " فأسسوا الأكاديمية البربرية سنة 1967م في جامعة باريس، حيث قامت هذه الأكاديمية بإعداد العشرات من حاملي الماجستير والدكتوراه في اللغة البربرية، وأشهرهم سليم شاكر، وربطتهم بأجهزة الاستخبارات الفرنسية."[2]

وهذا بهدف صنع ضرة للغة العربية من البربرية، لتجعلهم في صراع دائم، وبالتالي إبقاء الهيمنة الفرنسية على دول المغرب الأربع تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، فقام هؤلاء المتخرجين مع أساتذتهم من هذه الأكاديمية، بعملية تطهير اللهجة القبائلية التي اعتمدوها كلغة بربرية، من الكلمات التي فيها رائحة العروبة والإسلام.

ومن الشخصيات التي تناولت قضية الأمازيغية والعربية الجزائري " صالح بلعيد في كتابه القيم (المازيغية في خطر)، حيث يقول: وباعتباري معنيا بقضية المازيغية كأداة تواصل

[1] إلياس جوادي، أزمة اللغة في البلاد العربية بين التناول اللساني والسجال الايديولوجي، ص09.

[2] ينظر: عثمان سعدي، التعدد اللساني واللغة الجامعة(اللغة العربية والتعدد اللساني بالمغرب العربي)، ص140.

وطني، فبالمازيغية كنا، وبالعربية نبقى، والتكامل المازيغي العربي لم يكن في يوم من الأيام يشكل صراعا بل كان تصاهرا في المتون وفي المفهوم، ولهذا فالمازيغية انصهرت في الحرف العربي."[1]

ولهذا فصالح بلعيد يؤكد التعايش الأمازيغي العربي، ويؤكد أن أصول المغرب العربي هي أمازيغية عربية، وأنهم لم يواجهوا أي صراع، فالمازيغيون حسبه يفهمون القرآن الكريم بلغته العربية أكثر من فهمهم إياه مترجم إلى الأمازيغية.

4/ الصراع اللغوي المعاصر:

إن التطور العلمي الحديث ساعد على سرعة الاحتكاك بين الشعوب والأمم في جميع مجالات الحياة، ولا شك في أن اللغة هي إحدى القضايا التي مسها هذا الاحتكاك، والذي نتج عنه ما يعرف بالصراع اللغوي.

ينتج الصراع اللغوي بين لغة مؤثرة تملك مقومات القوة، وأخرى متأثرة تفتقد كثيرا من عناصر القوة، وللصراع اللغوي حالات يمكن الإشارة إليها"[2] فيما يلي:

- صراع بين لغة وأخرى أجنبية.
- صراع بين لغة وأخرى داخل لغة واحدة (لهجات).
- صراع بين لغة مثالية وأخرى عامية داخل لغة واحدة.

يدور ويتمحور الصراع اللغوي بين لغة ولغة أخرى لا تنتمي إلى فصيلتها مثل اللغة العربية واللغة الفرنسية، وقد يكون هذا الصراع داخل لغة واحدة أي اللهجات فيما بينها

[1] ينظر: منقول عثمان سعدي، التعدد اللساني واللغة الجامعة(اللغة العربية والتعدد اللساني بالمغرب العربي) ، ص144.

[2] إبراهيم بن علي الدبيان، الصراع اللغوي، بحث مقدم لمؤتمر علم اللغة، جامعة القاهرة، 2006، ص04.

ومثال ذلك صراع العامية، الدارجة، داخل حيز اللغة العربية، أما النوع الثالث من الصراع فهو الذي يحدث مثلا بين لغة مثالية رسمية و أخرى عامية متداولة داخل لغة واحدة وهي العربية.

وبالعودة إلى الصراع اللغوي المعاصر نجد مثالا واضحا في أن"اللغة العربية الفصحى مقصورة في جوانب معينة من الاستخدام اللغوي بينما العامية لها ظهورها وحضورها في أماكن ومواقع حيوية، كانتشارها على ألسنة العامة، وفي الإعلام بمجالاته المختلفة، مما يدل على أن تمثُّل الفصحى يحدث صراعا واضحا مع العامية التي سيطرت على واقع المجتمعات العربية."[1]

إن هذه الحالة اللغوية هي ما نلمسها في واقعنا المعاصر، حيث نجد أن اللغة العربية تواجه صراعا لغويا في الأقطار العربية مع عدة لغات أجنبية، كما يحصل لها في المغرب العربي مع اللغة الفرنسية، ودول الخليج مع اللغة الإنجليزية، وهناك صراع لغوي من نوع آخر هو صراع داخلي أي داخل اللغة الواحدة مثل ما يحدث بين اللغة العامية والفصحى.

"تتجلى صور الصراع اللغوي أحيانا في شكل جراءة وسفه من قبل بعض المتناولين لأوضاع اللغة في البلاد العربية، ولا يخفى على أحد الهجوم المُستمر منذ أواخر القرن التاسع عشر على اللغة العربية، ونعتها بأقبح النعوت، أهونها أنها لغة ميتة والواجب إكرامها بالدفن."[2]

ولذلك فلا بُد من أن نلجأ في تعابيرنا إلى اللغة العامية التي أصبحت اللغة الحية، بفعل أنها فرضت في الواقع اللغوي الحالي، كما أنها اللغة الأولى في الوسط الشعبي.

---

[1] إبراهيم بن علي الدبيان، الصراع اللغوي، ص05.

[2] إلياس جوادي، أزمة اللغة في البلاد العربية بين التناول اللساني والسجال الايديولوجي، ص04،05.

إن اللغة تمثل بُعدا اجتماعيا كبير، في كونها حيوية بطبعها فهي تحمل على عاتقها مصير أمة على حساب أخرى، فقد تساهم في تطور أمة أو في تدنيها، ولهذا جعلها الباحثين مُعتركا للصراع وساحة للتجاذبات، وفي كل هذا تبقى اللغة العربية تعيش صراعا لغويا كبيرا سواء مع بني جنسها من اللهجات والعاميات، أو مع اللغات الأجنبية الأخرى التي انتشرت بفعل الاستعمار أو التطور المعلوماتي الحاصل.

الفصل الأول:

الممارسات اللغوية وأُسس ارتقائها

1 أصل النزاع اللغوي:

1-1 **التعدد اللغوي مصدر الصراع**

2-1 **الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية**

3-1 **توزع اللغة ووصولها إلى العائلة (الأسرة)**

4-1 **حتمية التواصل باللغة داخل الأسواق ونشرها**

5-1 **موت اللغات واندثارها**

2 أسس ارتقاء اللغة:

1-2 **السياسة اللغوية**
- **سياسة المركز اللغوي الصيفي الأمريكي أنموذجا**

2-2 **حرب القلم والكتابة**

3-2 **معركة اللغات (الفرنسية مقارنة بالإنجليزية)**

1/ أصل النزاع اللغوي:

1-1 التعدد اللغوي مصدر الصراع:

لاشك في أن اللغة هي إحدى التقنيات والوسائل المهمة في تحقيق التواصل بين الأفراد والتعبير عن المقاصد والأغراض، فهي تعكس وجود الفرد وهويته، داخل مجتمعه، هذه اللغة صارت اليوم في ظل ما يشهده العالم من تقدم علمي وثورات تقنية ومعرفية في شتى المجالات العلمية والتكنولوجية، صارت تشهد تداخلا وتعددا وتزاحما من طرف لغات أخرى في إطار ما يعرف بالتعدد اللغوي.

إن التعدد اللغوي ضرورة حتمية ثقافية كانت أو تاريخية، تفرضها عدة عوامل وظروف، ذلك في كون هذا التعدد غير موجود على منطقة واحدة فقط بل على مستوى كل الألسن والشعوب، فإذا اعترفنا بوجود لغة واحدة لما كان هناك تعدد ولا نزاع بين اللغات.

"هذا الوضع اللغوي ينطبق على العالم بشكل عام، فلا يوجد بلد متوحد اللغة ومصير الإنسان أن يكون في مواجهة اللغات المتعددة، لا أن يكون في مواجهة اللغة الواحدة."[1]

أي أن الواقع اللغوي في العالم يفرض على الإنسان معايشة اللغات المتعددة، والتي تعتبر ظاهرة قديمة مستفحلة في كل أقطاب المعمورة، فالحديث عن التعددية يقودنا إلى التفسيرات الدينية الموجودة في المسيحية والإسلام عبر كتابيهما التوراة والإسلام، ومن الأمثلة التي جاءت في الكتاب المقدس التوراة عدة اسطر توضح أسطورة بابل منها :

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، تر:حسن حمزة، ط1، بيروت:2008، مركز دراسات الوحدة العربية، ص62.

"إن الأرض كانت كلها لسانا واحدا ولغة واحدة، لذلك دعي اسمها بابل لأن الرب هناك بلبل لسان كل الأرض."[1]

وهنا يظهر الأصل الواحد للغات من خلال بلبلة الألسنة التي تمثل حسب كتاب التوراة أصل التعدد اللغوي وأن قبل بابل كانت الأرض كلها لسانا واحدا ولغة واحدة .

أما في الإسلام فلا نجد موقفا واضحا من هذه الظاهرة، بل انطلق من فكرتين هما:

- الفكرة الأولى: أن لغة القرآن، أي لغة النص الذي أنزل على النبي عربية فصحة.

- الفكرة الثانية: أن الأسلوب القرآني مُعجز، والمقاطع التي تظهر فيها تأكيد على ذلك منها

" وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ " البقرة الآية23.

فرغم الاختلاف الكبير بين التوراة والإسلام من حيث التاريخ، إلا أننا نجد أن الإسلام من خلال سورته المتمثلة في البقرة يحذو نفس حذو التوراة، ذلك في كونهما يقران بأن الله خلق العالم وسماه ولهذا فالتوراة تقر بوجود الأصل الواحد للغات، والقرآن يسير في نفس اتجاهها، ويقر بوجود لغة واحدة وهي العربية.

لا يكاد يخلو مجتمع أو بلد في العالم من التعدد اللغوي سواء لأسباب تاريخية مثل الاستعمار وما خلفه من أزمات ثقافية، اقتصادية، سياسية، أو لأسباب فرضتها الحضارة، من تقدم علمي وتطور معلوماتي، كما أن الألفاظ تهاجر وتتناقل مما يؤدي حتما إلى تداخلها فيما بينها، وتسربها إلى لغات أخرى مع مرور الزمن، يكون هذا التداخل والتعدد اللغوي على عدة درجات ومستويات أبرزها المستوى الدلالي، والذي نرى أثره مثلا كبير وكبير جدا على اللغة العربية، في كثير من

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص62.

مصطلحاتها حيث نجد نسبة كبيرة من الأساليب والألفاظ والمصطلحات التي نقلت من لغات أجنبية إلى اللغة العربية، وهذا نتيجة للاحتكاك هذه الأخيرة بهم، بفضل الهجرة والتجارة وغيرها.

إن تقبل هذا التعدد يختلف من دولة لأخرى فهناك من اعتبره نعمة له فتشبث به، ووضع خارطة طريق له ليرفع شأنه من خلال الآثار الإيجابية المترتبة عنه، "حتى ارتبط التعدد اللغوي بالدول المتقدمة، وهناك من لم يحسن فهمه والتعامل معه والعمل به فكان نقمة عليه زاده تدنيا وتدهورا كحال دولنا العربية."[1]

وكما هو معروف في البحث اللساني نجد أن لكل لغة أنظمة مختلفة للتواصل، ولكل نظام لغوي خصائص ومميزات تختلف عن النظام اللغوي الآخر وأمثلة ذلك كثيرة منها: اللغة العربية الفرنسية، الانجليزية.

يرتبط مصطلح "تعدد لغوي" على اللغة واستعمالاتها وعلى قدرة الفرد على استعمالها، كما أنه يرتبط كذلك على الوضعية اللغوية في مجتمع وأمة كاملة، فعلى المستوى الفردي فإن التعدد اللغوي في معظم حالاته يصنف تحت شعار"الثنائية اللغوية"، وهذا التصنيف يكون بشكل عام، لوجود احتمال يقُر أن الأشخاص الثنائيين لغويا في العالم أكثر بكثير من أحادي اللغة، أما بالنسبة لتعاريف المعيارية للذين يصطلح عليهم بثنائي أو متعدد اللغة يشترط الحصول على قدرة متساوية في اللغات واكتسابها بشكل متزامن، أو استعمالها في نفس السياقات، لكن في حقيقة الأمر أن هذا

[1] ينظر: ديدوح عمر: الصراع اللغوي في الجزائر تأزيم الهوية،http://www.almarefh.net

التعبير نسبي، ولهذا فالتعاريف تميل في أكثرها إلى العموم فمثلا بالمعنى الذي يعطيه"فان أفريك": "التعدد اللغوي هو استعمال أكثر من لغة واحدة أو القدرة بأكثر من لغة."[1]

وعلى المستوى المجتمعي أو الوطني يجب التمييز بين التعدد اللغوي الرسمي والتعدد القائم بحكم الظروف والواقع، فمثلا سويسرا دولة متعددة اللغة في طابعها الرسمي، وبتصريح معتمد من طرف الحكومة الحاكمة، إلا أن هذا التعدد مبني على مبدأ الإقليمية، أي كل إقليم ينتسب إلى لغة محددة، وبما أن الوثائق الحكومية والإدارية لهذه الدولة تصدر بعدة لغات منها الفرنسية والايطالية والألمانية، فإن معظم الناس هناك ينشئون أحادي اللغة في التكونات الصغرى ويحسنون اللغات الأخرى بعد ذلك من خلال التواصل والتزاوج بين أفراد مجتمعهم.

يعتبر التعدد اللغوي قضية مركزية وقاعدة حتمية ظهرت بسب تداخل اللهجات واللغات وتنوع الأنظمة اللغوية وأنساقها داخل المنطقة الواحدة، "هذا التعدد قد يكون له فضل في إغناء اللغة ومساعدة المتعلم في تعلمه، كما يفرض على معلم اللغة أن يكون على دراية ومعرفة ضمنية بهذا التعدد، لكي ينجح في أداء مهمته على أحسن وجه، كما يمكن أن يؤدي التعدد للبس وغموض صرفي ودلالي نتيجة تداخل الأنظمة اللغوية فيما بينها."[2]

وعليه فإن دراسة التعدد اللغوي يجب أن تتضمن دراسة أنظمة اللغة وأنساقها من حيث الاتصال اللغوي، ومن حيث وظائف هذه اللغة داخل المجتمع، ووضعية وحالة الأفراد المتكلمين بأكثر من لغة في المجتمع الواحد، هذا لوجود علاقات بينهم تربطهم، كما أن موضوع التعدد اللغوي هو موضوع تناولته مختلف العلوم المعرفية نحو اللسانيات، علم اللغة النفسي، وعلم الاجتماع.

---

[1] فلوريان كولماس، دليل السوسيولسانيات، تر: خالد الأشهب، بيروت:2009، مركز دراسات الوحدة العربية، ص649،650.

[2] ينظر: مايكل كلين: التعدد اللغوي، ضمن كتاب دليل السوسيولسانيات، ص653.

زد على ذلك فإن التعدد اللغوي يعتبر أيضا من أخطر الوضعيات اللغوية وأعقدها،" إذ غالبا ما تركب اللغة لتحقيق أغراض سياسية، وتتخذ ذريعة لإذكاء نزعات قبلية، وتثبيت هويات إقليمية كالباسكية في اسبانيا، والكردية في العراق وتركيا، والأمازيغيات في الجزائر والمغرب."[1]

ولهذا يمكن القول أن التعدد اللغوي قد يتم فرضه بغية أهداف خفية غير معلنة، لتحقيق أغراض وأهداف سياسية بحتة، فاللغة هي الأداة والوسيلة التي تكون في يد السلطة تنتشر ويذيع صيتها بعدة عوامل أبرزها الثقافية والدينية والاقتصادية.

1-2 الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية:

يحتاج الناس إلى الاتصال ببعضهم البعض أفرادا وجماعات، ولهذا الاتصال آثاره اللغوية فلغاتهم تتلاقى وتؤثر كل واحدة على الأخرى.

وقد أكدت معظم البحوث التي أجريت في هذا المضار على وجود عوامل تؤدي بتفوق لغة على غيرها، وتعود في معظمها إلى الثقافة والحضارة والنفوذ والسلطة والاقتصاد، وعدد الناطقين والمتكلمين بها ونحو ذلك، وعليه فمن البديهي أن يخلق هذا الاحتكاك بين اللغات والصراع القائم بينها، اختلالا في الأداء من شأنه أن يفقد اللغة خصائصها، حيث يطلق اللغويون على هذا التداخل اللغوي تسمية التعدد اللغوي الذي يتخذ شكلين أساسين هما الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية.

[1] محمد الأوراغي، التعدد اللغوي انعكاساته على النسيج الاجتماعي، ط1، الرباط: 2002: منشورات كلية الآداب بالدار البيضاء، ص12.

2-1الازدواجية اللغوية:

إن تحديد هذا المفهوم لا يزال عسيرا إن لم نقل مبهما عند كثير ممن درسوا هذه الظاهرة اللغوية، حيث يعتقد البعض أن أول من تحدث عن هذه ظاهرة الازدواج اللغوي هو العالم الألماني "كرمباخر"عام 1902م، إلا أن هذا القول وهذه الفكرة لم تحظ بتأييد كبير من العلماء، فذهب بعضهم إلى القول بأن العالم الفرنسي"وليم مارسيه"هو الذي نحت هذا المصطلح بالفرنسية وعرفه في مقالة كتبها عام 1930م بقوله: "هي التنافس بين لغة أدبية مكتوبة ولغة عامية شائعة."[1]

أما التاريخ الفعلي لمصطلح الازدواجية اللغوية فظهر في عام 1959م، حين استخدمه اللساني الأمريكي "شارل فرغيسون"، والذي اعتبره مصطلح إغريقي وعرفه بقوله:" وضع لغوي مستقر نسبيا يشتمل على معيار إقليمي أو أكثر، تعلمه يتم أساسا بواسطة التعليم الرسمي، ويستعمل في معظم الأغراض المكتوبة والأحاديث الرسمية، لكنه غير مستعمل في المحادثة العادية من قبل أي قطاع في المجتمع."[2]

ومن ثمة فإن الازدواجية اللغوية هي ذلك التعايش أو الصراع اللغوي الذي تتخذه اللغة مع اللهجات المحلية في كونها تعاشرها داخل البلد الواحد، "وتحدث عنها العرب قديما للدلالة عما حصل من التداخلات اللغوية التي أدت إلى ما يعرف باللحن."[3]

وهذا راجع بأساس إلى اختلاط العرب بالأعاجم، ما أدى إلى ظهور هذه الظاهرة اللغوية بين القبائل العربية.

---

[1] إبراهيم كايد محمود، العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، مج:03، العدد:01، الرياض:2002، ص61.

[2] المرجع نفسه، ص62.

[3] المرجع نفسه، ص62،63.

"تقييم الازدواجية اللغوية التي يتحدث بها وعنها فرغيسون مقابلة بين ضربين بدلين من ضروب اللغة، ترفع منزلة أحدهما فيعتبر المعيار ويكتب به الأدب المعترف به، ولكن لا تتحدث به إلا الأقلية، وتحط منزلة الأخر، ولكن تتحدث به الأكثرية."[1]

أي أن فرغيسون أصر على وجود أنواع لغوية متشابهة ، وذلك من خلال انتمائها إلى نموذج واحد، وهو النموذج المعياري، كما أنه يقر بوجود أنواع وأشكال لغوية غير متشابهة ومختلفة، أي أنه يمكن إتقان أحد أشكالها دون إتقان الآخر.

تعتبر الازدواجية اللغوية ظاهرة لغوية لابد منها لوجود عنصرين هامين في ظهورها هما: تطور اللغة، والظروف الاجتماعية.

يعد التطور اللغوي وفي كل مستوياته، من أهم العوامل التي تؤدي إلى الازدواجية اللغوية سواء تعلق الأمر" بالمستوى الصوتي الذي يتمثل في انحراف بعض الأصوات عن مخارجها ومواضع نطقها، أو المستوى الصرفي كظهور صيغ ومشتقات جديدة غير مقيسة وغير خاضعة للميزان الصرفي، أو المستوى النحوي وعدم مراعاة علامات الإعراب إن نطقت، ثم المستوى الدلالي وما يطرأ على معاني الألفاظ من تغير جراء أمور نفسية أو اجتماعية أو غيرها."[2]

فالمستويات اللغوية هذه هي التي تساير تطور اللغة في كونها العنصر الأساسي في وضع المبادئ والقواعد اللغوية، والتي تجعل الفرد أو المتكلم خاضعا لها، ما يؤدي به حتما إلى التعايش مع متغيراتها من جهة، ومع التطور اللغوي بصفة عامة من جهة أخرى.

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص79.

[2] إبراهيم كايد محمود، العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، ص63.

إن الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع لها دور في ظهور الازدواجية اللغوية، إذ تعمل كل لغة على إيجاد لغة خاصة بها تميزها عن غيرها من الطبقات، فالطبقة الأرستقراطية لها لهجتها الخاصة، والطبقة الوسطى لها لهجتها أيضا، وتختص الطبقة الدنيا بلهجة معينة.

"إن اختلاف البيئات داخل المجتمع الواحد له دور هام في ظهور الازدواجية اللغوية، فأبناء الريف مثلا يتحدثون بلهجة تختلف عن التي يتحدث بها أهل المدن، ولهذا فأفراد كل بيئة يتفقون على طريقة نطقية معينة يتعاملون بها في بيئتهم الخاصة، فلا تستطيع اللغة الأم أن تستمر في كل البيئات وتحت كل الظروف دون تغير أو تطور."[1]

فأصحاب المهن الحرة مثلا نجدهم أنهم يتميزون عن بعضهم البعض من خلال اللغة المتداولة بينهم والمرتبطة أساسا بنوعية عملهم، كما أننا نلمس فيهم أنهم دائما ما يحاولون إيجاد لغة تناسب مهنتهم.

2-2 الثنائية اللغوية:

لقد تباينت آراء اللغويين حول ظاهرة الثنائية اللغوية واختلفت تعريفاتهم لها، وكان مقدار إجادة اللغات هو المعيار الأساسي لتلك التعريفات، فقد عرفها "محمد الخولي" بدقة حين قال:" الثنائية اللغوية هي استعمال الفرد أو الجماعة للغتين بأية درجة من الإتقان، ولأية مهارة من مهارات اللغة ولأي هدف من الأهداف."[2]

[1] ينظر:إبراهيم كايد محمود، العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، ص64.
[2] المرجع نفسه، ص76.

أما "ميشال زكريا" فقد عرف الثنائية اللغوية من خلال"[1] العودة إلى المعاجم على أنها:

- الوضع اللغوي لشخص ما، أو لجماعة بشرية معينة تتقن لغتين وذلك من دون أن تكون لدى أفرادها قدرة كلامية مميزة في لغة أكثر مما هي في اللغة الأخرى.

- أو في الحالة اللغوية التي يستخدم فيها المتكلمون، وبالتناوب وحسب البيئة والظروف اللغوية لغتين مختلفتين.

مما سبق من التعريفات السالفة الذكر يتضح لنا أن الثنائية اللغوية تستلزم وتشترط وجود لغتين تتعايشان في البيئة نفسها، إلا أنهما تتفاوتان فيما بينهما إما على مستوى الكفاءة اللغوية وإما على مستوى الاستعمال.

لا مجال للشك أن أية ظاهرة لغوية تنشأ نتيجة لمجموعة من الأسباب والظروف، وهو الشأن نفسه بالنسبة للثنائية اللغوية التي ظهرت بفعل جملة من المسببات نذكر منها محورين هامين هما العوامل السياسية، والعوامل الاجتماعية.

فقد يؤدي الاضطهاد السياسي إلى نزوح أعداد كبيرة من أبناء المجتمع إلى دول أخرى هروبا من القمع، وبحثا عن الأمن والسلامة، وقد تغزو أمَة أمة أخرى لسبب من الأسباب مما يترتب عنه انتشار لغة المستعمر، محاولة منها فرض هيمنتها وسلطانها على اللغة المغزوة التي تقاوم تلك الهيمنة،" وهنا يبدأ صراع مرير بين اللغتين يؤدي إلى انتصار إحداهما أو إلى التعايش داخل المجتمع، الذي يؤدي بدوره إلى احتكاك لغوي ينتج عنه ظاهرة الثنائية اللغوية."[2]

[1] ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ط1، بيروت:1993، دار العلم للملايين، ص35.

[2] إبراهيم كايد محمود، العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، ص77.

ولهذا فالعامل السياسي يلعب دور كبير في انتشار الثنائية اللغوية، سواء من خلال فرض لغة المحتل، أو من خلال معايشة لغة الدولة المستعمرة، إلا أن كل هذا يكون عن طريق صراع لغوي يجمع بين قطبين لغويين متخاصمين: قطب لغوي محتل، وقطب لغوي مستعمر.

أما من الناحية الاجتماعية، فكما هو معروف أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، لا يستطيع العيش بمعزل عن غيره، ما يجعله يحتك مع أفراد المجتمع الواحد، فيكون ذلك سببا من أسباب ظهور الثنائية اللغوية،" ولأن الأبناء يستعملون اللغة التي يسمعونها، وبالتالي سيأخذون شيئا من لغة الأم، وشيئا من لغة الأب، وهم بهذا يمارسون الثنائية اللغوية"[1]

فالطفل يتعلم اللغة داخل أسرته الصغيرة، من قبل أبوه وأمه، والأسرة هي عينة من المجتمع تشارك فيه وتعطي وتفرض آرائها اللغوية، كما أن المستوى الاجتماعي يساهم في بروز ما يعرف بالثنائية اللغوية، فتكتسي هذه الأخيرة حلتها الاجتماعية ومكانتها اللغوية.

كانت الثنائية التي وضعها "فرغيسون" مبدأ آخر للفرضيات التي قدمها اللساني الأمريكي الآخر "جوشوا فيشمان" عام 1967م، "حيث أقام مقابلة جعل فيها الثنائية اللغوية من جهة ، وهي قدرة الفرد على استعمال عدد من اللغات ، مما يدخل في باب اللسانيات النفسية، وجعل فيها الازدواجية اللغوية في جهة أخرى ، وهي استخدام عدد من اللغات في مجتمع ما، مما يدخل في باب اللسانيات الاجتماعية."[2]

[1] إبراهيم كايد محمود، العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، ص78.

[2] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص80.

ربط جوشوا فيشمان الثنائية اللغوية باللسانيات النفسية ، في كونها مرتبطة ارتباطا وثيقا بنفسية وقدرة الفرد على استخدام عدة لغات، أما الازدواجية اللغوية فربطها باللسانيات الاجتماعية ، وذلك في أنها تستخدم داخل المجتمع ولا تخرج عنه.

"فالازدواجية اللغوية هي أن يتحدث شعب ما أكثر من لغة، كما هو الحال في دول المغرب العربي، أما الثنائية اللغوية فهي مصطلح يطلق على تحدث جماعة من الناس، أو شعب من الشعوب أكثر من لهجة كالعامية والفصحى في ان واحد، وهو حال أغلب الشعوب."[1]

حيث يتميز دول المغرب العربي بالازدواجية اللغوية في حديثهم كونهم عاشوا حقبة الاستعمار، الذي ظل مستوطنا هناك لأكثر من قرن من الزمان، ولذلك فهم يتحدثون العربية والفرنسية في أكثرهم، أما الثنائية اللغوية فهي مصطلح أتعب جل الباحثين في تصنيفه، في كونه حسبهم يتعب الطفل في تعلمه في المدرسة، من خلال أنه يتعلم لغة غير التي يتحدث بها في حياته اليومية.

[1] محمد عبد الشافي القوصي، عبقرية اللغة العربية، الرباط:2016، منشورات الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ص40.

1-3 توزع اللغة ووصولها إلى العائلة(الأسرة):

ليست اللغة مجرد وسيلة اتصال فحسب، بقدر ما تحمل الدلالات والحمولات الفكرية والثقافية والحضارية، فاللغة مكانة بارزة في المجتمع، ولهذا عدت عنصرا فعالا في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للمجتمعات.

وبالعودة إلى الأشكال اللغوية وتوزعها نجد قطبين لغويين قطب حصر وقطب نشر "فاللغة الحاصرة أو لغة القطيع هي لغة جماعة صغيرة من الناس تقصر التواصل على عدد محدود من البشر، حيث تتميز بالحد في انتشارها، كما هو الحال في لهجات الجماعات التي لها مفاتيح خاصة بها توافقوا عليها لإخفاء معانيها عن سائر الناس."[1]

أي أن اللغة الحاصرة هي لغة مقتصرة على فئة معينة ومحدودة من الناس، مثل الوظيفة اللغوية داخل الأسرة تكون حاصرة من خلال أفراد الأسرة نفسها تميزهم عن باقي الأسر الأخرى.

أما الطرف الأخر من الوظائف اللغوية المتعددة قطب ناشر، يستجيب بإشكالية مغايرة تماما لإشكالية القطب الحاصر، فإذا اكتفى الشكل اللغوي الحاصر بأقل عدد ممكن من البشر في عملية التواصل، فإن الشكل اللغوي الناشر يوسع من دائرة التواصل إلى اكبر عدد ممكن من البشر.

"إن إرادة اختلاف النموذج اللغوي الحاصر، يسعى النموذج الناشر إلى التقارب ، ويمكن أن تؤدي وظيفة التقارب هذه إلى ولادة شفرة خاصة، كاللغات الخليط مثال عن ذلك اللغة الانجليزية الخليط الانجليزية والصينية في وضع التبادل التجاري."[2]

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص124.

[2] المرجع نفسه، ص 126،127.

فالنموذج الناشر هدفه هو وضع لغة أو لغات ذات طابع اشتراكي ممزوج عكس النموذج اللغوي الحاصر، الذي أقصى أهدافه هو الاختلاف، في كون أن اللغة الخليط تستعمل عند الحاجة إلى التواصل، وكل واحد منهما يعود إلى لغته الخاصة الحاصرة أو الناشرة خارج التبادل المحدود.

إن الإشارة إلى هذا الزوج الوظيفي (الحصر والنشر) لا يوضح فقط المتكلم داخل جماعته اللغوية أو خارجها، وإنما يدل على الانتماء وعلى موقعه، من خلال اختياره للشكل اللغوي الحاصر أو الناشر.

"إن الحديث عن اللغة في الوسط العائلي يظهر في الاستبيانات التي أجريت في بماكو بمالي من أكثر رواجا أهي لغة الأم أو لغة الأب؟ فتوصل إلى أن معظمهم يحتفظون بلغة آبائهم كلغة أولى، في حين تكون لغة الأم لغة أقلية."[1]

وهذا يعود بطبيعة الحال إلى البيئة العائلية التي يتربى فيها الطفل، والتي تشترط ميول نسبه إلى أباه، ولهذا نجد أن الولد ينتمي إلى لغة الوالد أكثر من لغة الأم، إضافة إلى أن اللغة تعتبر عنصرا مهم سواء داخل الأسرة أو داخل المجتمع.

"إن الاستقصاء الذي أجري بإحدى المدارس الابتدائية لأبناء المهجر، تبين أن 27 تلميذ من أصل 41 يتكلمون لغة آبائهم (العربية أو البرتغالية أو الاسبانية) مع الفرنسية ، وهذا يعني أن الخلية العائلية تعكس النزاعات اللغوية المحيطة بها، فالطفل الذي لا يعرف أو لم يعد يعرف لغة أمه الحقيقية يجد نفسه بالضرورة في وسط نزاع لغوي عائلي." [2]

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص148،149.

[2] المرجع نفسه، ص155.

فيمكن القول أن أغلبية التلاميذ يتحدثون لغة آبائهم إضافة إلى الفرنسية، التي تعتبر لغة الإقامة، وهذا ما يدل على أن لغة الأب هي اللغة الأولى للطفل، أما لغة الأم فهي تأتي في المرتبة الثانية، والتي تبقى حبيسة النزاع والصراع إذا ما غيبت عن الطفل، أو فرضت لغات أخرى عليه.

1-4 حتمية التواصل باللغة داخل الأسواق ونشرها:

يعتبر السوق مصدر من مصادر التواصل، ذلك لكونه نقطة التقاء العديد من الناس، التجار والحرفين وغيرهم، ما يحتم عليهم استعمال اللغة أثناء ممارسة أعمالهم ومختلف تبادلاتهم التجارية حيث يلتقي كل يوم وفي سائر الأيام المئات والآلاف من البشر، للبيع والشراء وممارسة التجارة باعتبارها مجال اجتماعي تبادلي، إلا أنهم قد يواجهون مشكلة التواصل لأن اللغة التي يتكلمونها ليست واحدة.

"يصف موريس ديلافوست مثلا طرق التبادل في القرون الوسطى في إفريقيا الغربية فيقول: كان التجار يكشفون بضائعهم، بحيث يضع كل واحد منهم بضاعته في أكوام صغيرة منفصلة، ثم يبتعدون، ثم يأتون السكان الأصلين ويضعون عند كل كومة كمية من التبر(قراضة الذهب) ثم ينسحبون ليعود التجار(أصحاب البضاعة ثانية) ويأخذون ما وجدوه من قراضة الذهب، ثم يذهبون وهم يقرعون الطبول إعلانا منهم بإتمام الصفقة."[1]

فالملاحظ من هذا المثال هو إقصاء اللغة كعنصر مهم في التواصل، زيادة على ذلك غياب النقود كدور رئيسي في أي تبادل تجاري، كما أننا نلاحظ أن العملية تمت عن طريق رسائل (كومة من بضاعتي =كومة من ذهبك)، زد على ذلك قرع الطبول هو رسالة أخرى لنجاح العملية، وهي

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص159،160.

عملية التبادل وإتمام الصفقة، ولهذا فإن هذا المثال هو مثال واضح عن الصعوبات والحواجز التي كانت موجودة في القدم، أثناء ممارسة عملية التواصل اللغوية داخل الحيز الاجتماعي.

إذا كانت العملية التواصلية في معظم حالاتها تشترط وجود اللغة، فإن نجاح هذه العملية وحل مشاكلها قائم على النشر اللغوي، والذي يخضع لعدة عوامل"[1] منها:

- العامل الجغرافي: فالظروف الجغرافية يمكن أن تكون مصدر توسع النشر اللغوي.

- العامل الحضري: حيث يظهر دور المدينة في نشر اللغة، فهي مركز التجمع ومكان تعدد اللغات.

- العامل الاقتصادي: العلاقات التجارية تقتضي التواصل اللغوي.

- العامل الديني : اللغة تبقى من المسائل التي يتم استخدامها للتبشير بالدين.

- العامل العسكري : الجيش هو مؤسسة لا يستهان بها في تاريخ اللغات الناشرة.

- العامل السياسي : ارتباط الخيارات السياسية بمصائر اللغات الناشرة.

و عليه فإن لهذه العوامل تأثير في توسع اللغة وانتشارها لأنها تمثل منطلق بروز اللغة الناشرة على كل الأصعدة ، فالعامل الجغرافي يمثل امتداد لتوسع هذه اللغة ، أما العامل الحضري فهو نقطة التقاء الناس و تبادلهم للغة باعتبار المدينة مكان استقطاب عكس الريف ، زيادة على العامل الاقتصادي الذي يلعب دور مهم في نشر اللغة من خلال التواصل اللغوي أثناء المبادلات و المساومات، أما العامل الديني فهو نواة أساسية يتم بواسطة توسع اللغة و انتشارها، أما العامل العسكري فهو أداة فعالة يمكن من خلالها رسم خريطة لغوية، وبالعودة إلى العامل أو المجال

[1] ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص189-194.

السياسي نجد أن اللغة لها دور مهم في العلاقات السياسية بين الدول، وهو ما يعرف في عصرنا الحالي بالسياسة اللغوية .

1-5 موت اللغات واندثارها :

إن أوضح ميزة فارقة بين الإنسان و سائر الكائنات الحية هي اللغة ، فإذا كانت هذه الأخيرة مجموعة من الإشارات و الرموز و الأصوات التي يتواصل بها جمع من الناس بعد أن تواضعوا عليها، فإن "اللغة الميتة هي التي لم يعد الناس يتحدثوا بها، حيث جاء في قاموس ليتري بأنها اللغات التي لم تعد موجودة إلا في الكتب."[1]

أي أن اللغة الميتة هي التي لم تعد متداولة بين الناس أو استغنوا عنها بسبب طغيان لغة أو لغات أخرى تواكب التطور اللغوي و العلمي ، كما يمكن القول أن اللغة الميتة هي الموجودة في الكتب فقط انطلاقا من قاموس ليتري ، نظرا لدورها الثانوي و مكانتها غير الأساسية بالنسبة للغة المتداولة.

تبدو عبارة"موت اللغات واندثارها" صارخة وقاطعة، وتحمل دلالات ومعاني وأصداء مماثلة لأي عبارة تحوي أو تحتوي الكلمات غير المرغوب فيها، فقولنا:"إن لغة ما ميتة يشبه تماما القول: إن شخصا ما ميت، لأن اللغات لا وجود لها دون البشر."[2]

فاللغة تموت وتفقد بريقها عندما لا يتحدث بها أحد، حيث تصبح في طي النسيان، ويقال عنها أنها لغة اندثرت وانقرضت، ولم تصبح موجودة ومتداولة.

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص199.

[2] ديفيد كريستال، موت اللغة، تر:فهد بن مسعد اللهيبي، ط2، الرياض:1997، دار أثر لنشر والتوزيع، ص23.

يمكن أن نتسائل كم عدد اللغات التي وصلت إلى حد الموت ؟، وكم عدد اللغات المهددة بالاندثار والانقراض ؟، وقبل أن نصل إلى تقدير دقيق لحجم هذه المشكلة، وجب أن نعرف النسب المقتبسة والمنتشرة المتعلقة باللغات التي تموت، ذلك في كونها تحمل مغزى إذا كانت ذات صلة بالأرقام، ومنه يمكن أن نستنتج العدد الإجمالي للغات الحية القائمة في الوقت الحاضر،"تعطي معظم المراجع المنشورة منذ1985م رقما بين6000 و7000 لغة، لكن هذه التقديرات تغيرت في العقود الأخيرة لتصبح بين 3000 و10000 لغة."[1]

قد تظهر هذه الإحصائيات والتقديرات مجرد أرقام لا غير، ما يجعل الشك فيها أمر حتمي لأن مثل هذه الدراسات لا تكون فيها الحقيقة مجزومة، فمعظم الباحثين في هذا المجال يعرفون أنها نسبية، وقضية فقدان اللغة هي في حد ذاتها مصدر للالتباس، فالناس يعرفون حقيقة موت اللغات لكنهم لا يعرفون معدلات الموت، ولهذا نجد الدارسين والباحثين في اللغة بقائها أو موتها يعتمدون في أكثرهم على مبدأ التقدير.

بعد هذه الإحصائيات والتقديرات وجب علينا أن نطرح تسائل آخر وهو على النحو الآتي: هل يمكننا أن نسلم بموت اللغة ؟ أم أنها تغيب حينا ثم تعود من جديد ؟.

إن المتتبع والمهتم بشؤون اللغات، يجد أن بعض اللغات تتوارى وتختفي بعض الوقت ثم تعود، وبالأخص حينما ترتبط بكتب مقدسة، تجعل منها اللغة الأولى في المسائل و الشعائر الدينية، فالواقع يؤكد أن اندثار اللغات ظاهرة طبيعية ليست بجديدة، حيث أنها لم تتوقف على مدار تاريخ الحضارة البشرية، ما يؤكده اللغويون والباحثين في أن حوالي 30000 لغة ولدت واختفت دون أن تترك أثرا منذ 5000 سنة على الأقل.

[1] ينظر: ديفيد كريستال، موت اللغة، ص25.

"إلا أن وتيرة انقراض اللغات قد تسارعت في الآونة الأخيرة، منذ المرحلة الاستعمارية الأوربية تحديدا، ويصل التشاؤم ببعض المراقبين للموقف اللغوي إلى حد أنهم يتوقعون أن يفقد العالم خلال قرن واحد نصف تراثه اللساني."[1]

وعليه يمكن القول أن درجة اندثار اللغات في تزايد مستمر، وذلك منذ بدايات الاحتلال الأوربي وفرضه لسياسته الاستيطانية في مختلف الدول، كما أننا نجد آراء الباحثين والمراقبين للشأن اللغوي في العالم يتوقعون أنه سيفقد نصف تراثه اللغوي، وذلك لعدة أسباب أبرزها العولمة التي طغت بتكنولوجياتها ولغاتها على عدة بلدان، فارضة لغات أخرى غير لغاتهم.

يمكن أن نميز غيابات للغة منها:

"الغياب بالتحول: يحدث هذا الغياب في كل مرة يتطور فيها الشكل اللغوي، ويتمايز جغرافيا أثناء توسع الشعب وهو مشابه لمثال اللغة العربية الفصحى التي تحولت في فترة قصيرة من الزمن إلى عدد من اللهجات الحديثة."[2]

وهذا يعني أن للتطور دور في تحول الوضع اللغوي بشكل أساسي من ناحية المركز الجغرافي وتغير نسبة السكان من النقصان إلى الزيادة كل هذا يساهم في تغير وتحول اللغة.

الغياب بالانقراض: يكون هذا النوع من الغياب حين يموت آخر المتخاطبين بلغة من اللغات بدون أن يترك عقبا يخلفه.

ومن هذا يتضح غياب اللغة هنا أو اندثارها بصفة نهائية، وهذا راجع لعدة أسباب أبرزها موت ووفاة آخر المتكلمين بتلك اللغة.

[1] محمد محمد داود، اللغة كيف تحيا ؟ ومتى تموت ؟، القاهرة: 2016، دار نهضة، ص38.

[2] ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص204.

الغياب بالاستبدال: يحدث في كل مرة تغيب فيها لغة مغلوبة تهيمن عليها لغة غالبة يظهر الاستبدال في اللغة هنا من خلال تحول لغة مكان لغة أخرى بسبب طغيانها عليها لعدة ظروف منها الهيمنة الاستعمارية أو التطور اللغوي الذي يواكب التطور العلمي.

"فكما تقيس معدل انتشار لغة من اللغات، أي نسبته، وهو النسبة بين عدد المتخاطبين بلغة من اللغات وعدد الذين يستخدمون هذه اللغة لغة أولى، نستطيع أن نقيس نسبة تراجع اللغة أو نسبة المتخاطبين الذين لم يعودوا يتكلمون لغة جماعتهم الأولى."[1]

أي قياس درجة انتشار اللغة أو معدل توسعها بالمعادلة المئوية يقودنا إلى معرفة اللغة المتناولة كلغة أولى بين المتكلمين نفسهم، وبين جميع اللغات، ما يدلنا إلى طرف آخر وهو معدل تراجع هذه اللغة أو قيمتها بين المتخاطبين، بعد فقدانها لمكانتها كلغة متداولة وكلغة أولى، فيمكن أن تندثر لغة من اللغات بعد أن تكون هي اللغة المتداولة بين الناس، وتصبح تعاني في ترتيبها وهذا راجع لنقص وضعف استعمالها.

"مثال ذلك أنه إن كان عندنا 1000شخص ينتمون إلى مجموعة ثقافية لغتها (ل)، فان كان 400 منهم لا يتكلمون بهذه اللغة، فإننا يمكن أن نعتبر أن نسبة 400 من 1000، أي 0.4 هي نسبة تراجع اللغة (ل)، تقوم هذه المقاربة إذا على ملاحقة اندثار لغة من اللغات من وجهة نظر إحصائية."[2]

هذا المثال هو تأكيد على أن اللغة يمكن أن تفقد مكانتها بين اللغات بعد أن تكون هي اللغة المتناقلة بين جميع الناس، كما أن اندثارها لا يمثل حدثا إحصائيا ونسبة مئوية تقاس فقط، بل

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص212.

[2] المرجع نفسه، ص213.

يمكن أن نقول أنه منطلق دراسة اجتماعية، كما هو متداول بين الألسن في المجتمع، ويظهر هذا من خلال إشارات ودلالات تنبيهيه تأتي في وقت مبكر.

2 أسس ارتقاء اللغة:

2-1 السياسة اللغوية:

باللغة يتم التعليم السياسي أو التوعية السياسية، وبها يوحد المجتمع أو يفرق، بها يتم التوصل إلى المعرفة والتعليم داخل الدولة الواحدة، ومن خلالها تتمكن هذه الأخيرة من الوصول إلى الرقي الاجتماعي وامتلاك السلطة والقرار.

" نحن نعتبر أن السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن."[1]

فالسياسة اللغوية إذن هي عبارة عن قرارات يتم اتخاذها أو الحسم فيها من طرف الهيئة المخولة لها، من أجل وضع مبادئ تتماشى مع اللغة والمجتمع في آن واحد، ذلك لكونها تشتمل على السياسة من جهة وعلى اللغة من جهة أخرى، وتمارس داخل المجتمع الواحد.

ويمكن إجمال بعض الملاحظات من هذا التعريف نلخصها في نقطتين:

- السياسة اللغوية من خلال هذا التعريف عبارة عن اتخاذ قرار بشأن جملة من الخيارات المطروحة التي قد تكون قابلة للتنفيذ، وقد لا تكون، وتبقى بعض الأسئلة التي لا يجيب عليها هذا التعريف نذكر منها: من يتخذ قرار تنفيذ هذه الخيارات الواعية ؟ ومن يفصل في قابليتها للتنفيذ من عدمه ؟

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص221.

- ينحصر التعريف بالأساس في علاقة اللغة بالحياة الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص علاقتها بالوطن، ويبقى التعريف هنا مجملا دون تفصيل ولا تدقيق في طبيعة هذه العلاقة بين اللغة أو اللغات من جهة وبين الحياة الاجتماعية من جهة أخرى، هل هي علاقة تعايش أم صراع وتنافس؟

هذه الملاحظات شكلت فعلا موضوع بحث عند الباحثين، بغية التأصيل أكثر لهذا المصطلح الجديد"السياسة اللغوية"، لأن"هذا التصور لا يقدم أي استبصار فيما يخص الأساس الإيديولوجي أو البنوي لسياسة التخطيط اللغوي، ولا لعلاقتها بالسلطة والهيمنة أو بدورها في الاستغلال والصراع."[1]

ولهذا فتعريف "كالفي" لسياسة اللغوية هو تعريف يكتسيه بعض الغموض والضبابية، في كون هذا المصطلح فرع من اللسانيات الاجتماعية، والتي تعتبر حديثة النشأة هي أيضا.

لقد واكب ظهور مصطلح السياسة اللغوية مصطلحات أخرى يشوش بعضها على بعض وعلى رأسها مصطلح" التخطيط اللغوي" الأكثر استعمالا اليوم، وإن لم يكن هذا المصطلح متداولا في الكتابات الأولى التي تناولت هذا النوع والنشاط اللغوي

"إذ كان مصطلح الهندسة اللغوية أول مصطلح ورد في أدبيات الدراسات اللغوية الاجتماعية عند الحديث على أنشطة المخططين اللغوية، حيث كان أكثر تكرارا من مصطلح السياسة اللغوية، ومن مصطلحات أخرى مثل: التطور اللغوي والتنمية اللغوية."[2]

إذا فمصطلح الهندسة اللغوية هو مصطلح الأول ظهورا من مصطلح السياسة اللغوية، أو مصطلح التطور اللغوي والتنمية اللغوية.

---

[1] جيمس طوليفصون، السياسة اللغوية، خلفياتها ومقاصدها، تر: محمد الخطابي، ط1، الرباط: 2007، مؤسسة العنى، ص25.

[2] ينظر: روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتمييز الاجتماعي، تر:خليفة أبو بكر الأسود، إصدار مجلس الثقافة العام، طرابلس:2006، ص67.

إن تدخل الإنسان في الأوضاع اللغوية ليس بالسلوك الجديد، فمحاولات الناس قديما تقنين قوانين لاستعمالاتهم اللغوية هي محاولات لا تنكر، كما أن اختيار السلطة الحاكمة للغة من بين اللغات كان بهدف تسير دواليب الدولة، وهذا أمر لا بد منه لأنه متجذر عبر التاريخ.

فمصطلح "التخطيط اللغوي" لم يظهر إلا على لسان "فانرش"، أما الذي أدخله عبر كتاباته في علم الاجتماع اللغوي هو الأمريكي"هوجن" المتخصص في اللسانيات الاجتماعية سنة 1959م، في مقالة خصصها للوضع اللغوي النرويجي، كما أضاف "فيشمان" عبارة السياسة اللغوية في كتيب نشره عام 1970م،"فازداد بذلك الثنائي السياسة/التخطيط شيوعا دون أن يعرفا بدقة، لأن ظهور المصطلحين كان في إطار علمين كانا في طور النشأة هما: علم اللغة التطبيقي، واللغويات الاجتماعية."[1]

الجديد الذي استحدثته ستينيات القرن الماضي، هو الاهتمام الواسع والإدراك العميق بأن علم اللغة الاجتماعي قادر على كشف الكثير مما كان غامضا من طبيعة اللغة والمجتمع، ولهذا كانت السياسة اللغوية نشاطا صريحا يتجه نحو اللغة، ولأن دراسة السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي يقع في صميم ومجال علم اللغة الاجتماعي.

يرى "فيشمان" "أن التخطيط اللغوي هو علم الاجتماع اللغوي التطبيقي."[2]

كما أن "لويس جان كالفي" لاحظ أن تطور علم اللغة الاجتماعي ارتبط بتطور السياسة اللغوية.

[1] ينظر: روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتمييز الاجتماعي، ص68.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص68.

"ونعتبر أن التخطيط اللغوي هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه المسائل والوسائل موضع التنفيذ."[1]

أي العمل على وضع استراتيجيات بناءة أو أسس متينة لتسهيل تنفيذ برنامج السياسة اللغوية المنتهجة، والخروج بمعطيات يسير على نهجها صناع القرار في المجال السياسي، ولهذا يمكن القول أن التخطيط اللغوي يشترط أو يفترض افتراضا كبيرا بوجود سياسة لغوية متبعة، أما السياسة اللغوية فلا تشترط تخطيط لغوي مسبق، لأنها قرار متخذ ومطبق، أما التخطيط اللغوي فهو خيار يمكن أن يطبق ويمكن لا.

"يمكن أن تهدف السياسة اللغوية (والتخطيط من ورائها) إلى التأثير في شكل اللغة، من خلال ثلاثة مستويات هي: مستوى الخط، مستوى المعجم، مستوى الأشكال اللهجية."[2]

حيث يظهر ذلك في الخط بخلق خط جديد غير الخط المعتمد من قبل، أو خط يميل إلى الإبداع أكثر من الخط الأول، أما على مستوى المعجم فيتم ذلك باستنتاج وحدات معجمية جديدة سياسية كانت أو علمية، أما على مستوى الأشكال اللهجية فهي واضحة لأنها مرتبطة بارتقاء اللغة حديثا إلى لغة وطنية، لتأخذ عدة أشكال لغوية حسب مناطقها، ومواضع انتشارها، ولا تصبح لغة معترف بها إلا إذا اتخذت شكل من هذه الأشكال، أو يوضع شكل جديد تنتمي له كل هذه الأشكال اللغوية.

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص221.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص223.

- سياسة المركز اللغوي الصيفي الأمريكي أنموذجا:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الوجهات الرئيسية التي يقصدها الطلبة، من جميع أنحاء العالم باعتبارها القوة العظمى الأولى في العالم، واحتوائها المتميزين في جميع التخصصات الأكاديمية والعلمية والفنية.

"أسس المعهد اللغوي الصيفي في عام 1934م على يد كاميرون تاونسند، وصادقت عليه ولاية كاليفورنيا في عام 1942م، وسمي بالمعهد اللغوي الصيفي لأنه ينظم في كل صيف في عدد من البلدان المختلفة دورات للتكوين على وصف اللغة."[1]

تم وضع هذا المعهد في بداية الأمر في منطقة كاليفورنيا، والتي تعد من أكثر ولايات المتحدة سكانا وثالثها مساحة، إضافة إلى غاية أخرى ألا وهي وصف اللغة، بانتهاج دورات تكوين وملتقيات في عدة دول عالمية لتعريف بأهمية اللغة في الحياة الاجتماعية.

"أسس تاونسند أيضا عام 1942م منظمة توأما للمعهد هي منظمة وايكليف لمترجمي الكتاب المقدس، حيث تكرس هاتان المنظمتان (SIL, WBT) عملهما لنشر المسيحية، وتربية سكان البلاد في كثير من أنحاء العالم."[2]

فبعد تأسيس المعهد، قام تاونسند بعمل آخر، وهو تأسيس منظمة وايكليف، التي سمحت للكتاب و المحللين من ترجمة الكتاب المقدس، ونشر الدين المسيحي، ومعرفة أي لغة يستعملونها في تبشيرهم بالدين أو في تعاملاتهم المختلفة، مع إعطاء أفكار ومناهج تسهل عملية التربية اللغوية كذلك.

---

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص284.

[2] المرجع نفسه، ص284.

"يعمل المعهد في البلدان المختلفة (المكسيك، البيرو، بوليفيا، وغيرها)، بالتنسيق مع الحكومة وأما عبر علاقة مع إحدى الجامعات، ويقوم أفراده بدراسة اللغات المحلية، ونشر النصوص العلمية عن هذه اللغات، ولا سيما باللغة الانجليزية، وتعليم القراءة والكتابة بين السكان المحليين."[1]

ولهذا فهو واضح أن المعهد له عدة أماكن ومراكز في العالم، يربط من خلالها اتفاقياته إما مع الدولة أو النظام أو مع الجامعات والمعاهد الموجودة في تلك الدول، بحيث يعمل الأشخاص التابعين له على تحليل اللغات الموجودة والمنتشرة داخل المحيط الدولي لدول، لتسهيل انتشار المباحث العلمية والأكاديمية، وبالأخص اللغة الانجليزية التي تعتبر لغة المركز أو المعهد، إضافة إلى تعليم طرق الكتابة والقراءة بين السكان الأصلين التابعين لهذه المناطق والدول، وهذا من أجل توسع وانتشار غايات المعهد من منطقة إلى أخرى، وفي مختلف أنحاء العالم للقضاء طبعا على الأمية أولا، وترجمة الكتاب المقدس ثانيا.

"السياسة اللغوية هي اختيار المعهد اللغوي، وليست اختيار الحكومات التي وقع المعهد الاتفاقيات معها، وهذا أمر جوهري، لأن بلدان أمريكا اللاتينية واسيا وإفريقيا التي أقام المعهد فيها مراكزه تعاني مشكلة كبيرة في التخطيط اللغوي (اللغة الاستعمارية القديمة أو اللغة المحلية)."[2]

إذا فالسياسة اللغوية التي ينتهجها المركز أو المعهد هي من اختياره، وليس من اختيار الدول التي أمضى معها الاتفاقيات ذلك لأنه يتبع مبادئ وقواعد خاصة به، ويطبقها عبر كامل فروعه وفي مختلف أنحاء العالم، فبلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا مازالت تتخبط في معضلات أقل ما يقال عنها أنها متأثرة باللغات الاستعمارية، رغم وجود بعض اللهجات واللغات المحلية ولهذا

[1] ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص286.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص298.

وجب عليها إما انتهاج اللغة الاستعمارية كلغة رسمية وطنية، أو إدخال وفرض اللغة المحلية كلغة رسمية هي أيضا.

"من الصعب التأكيد بأن المجموعة المكونة من المعهد اللغوي، وجماعة مترجمي الكتاب المقدس، وطيران الأدغال وجهاز الإذاعة، ترتبط ارتباطا مباشرا بوكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية، فهي تمارس في أكثر من مكان على وجه الكرة الأرضية سياسة لغوية تعمل في واقع الأمر لمصلحة السلطة المركزية، تحت ستار العمل لمصلحة اللغات المحلية."[1]

فالوكالات المذكورة أعلاه تعمل كلها في خدمة الاستخبارات الأمريكية المركزية، والتي مركزها الولايات المتحدة الأمريكية، حيت تقوم بوضع استراتيجيات لغوية في مختلف أنحاء المعمورة، حاملة شعار الدفاع عن اللغات المحلية لتلك الدول، لكن في صحيح الأمر فهي تدافع على الهيئة المركزية، ولهذا يمكن القول أنها تستغل الجانب العقائدي والثقافي لخدمة مصلحة السلطة المركزية بتنظيم حملات اشهارية ودعائية للترويج للنموذج الأمريكي.

2-2 حرب القلم والكتابة:

قبل أن تصبح للكتابة شأنا عاما وملكية جماهيرية، وقبل أن تصبح مجالا للصراع بين القوى السياسية، كانت أثناء ميلادها امتيازا يعبر بها من قبل السلطة، وفئة قليلة من الشعب بهدف كسب المعيشة.

[1] ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص300.

"لقد أشار لويس جورج إلى أن سبعين إلى ثمانين بالمئة من المقترضات آتية من الروسية في إطار عملية تحديث اللغات، وبموازاة تغيير الحروف أصبح تعليم الروسية إلزاميا في جميع المدارس."[1]

أي أن معظم المقترحات اللغوية المقدمة هي من واقع اللغة الروسية وخاصة اللهجات، وهذا بهدف مواكبة ومعايشة التطور الحاصل على مستوى اللغات، إضافة إلى إدخال الحروف الجديدة الروسية إلى المدارس وإعطاء تعليمات بتدريسها كحروف دولية رسمية، ومن هنا نلاحظ أن للكتابة وتعلمها دور كبير في إرساء أي دولة، لأنها مرتبطة بها وبالسلطة بطريقة مباشرة.

"هكذا تبدو الكتابة متصلة بالسلطة بطرق مختلفة، فهي في تمثيلها الرمزي للجماعة أو البلد يمكن أن تكون محل تمسك عاطفي، أو رد فعل متشدد في تمسكه بالوطن أو بالجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها، كما يمكن أن تكون على العكس من ذلك، معارضة ورفضا."[2]

فالكتابة إذا هي تمثيل لرموز الدولة من خلال مخطوطات، ولغات لهذا فهي تبقى دائما تابعة للدولة، كما أنها تسير في اتجاهين الاتجاه الأول، وهو اتجاه القبول والموافقة من طرف البلد أو جماعة السلطة، أو الفئة التي تتداولها، أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه معاكس للأول، والذي يرفض ذلك تماما، ويعتبر الكتابة شيء اجتماعي متداول بين الناس قبل أن يكون متصل ومرتبط بالجماعة الموالية لسلطة.

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص310.

[2] المرجع نفسه، ص322.

"يتراوح التدخل في مجال التوليد المعجمي عموما بين قطبين اثنين: الاقتراض من جهة، أي استعمال لفظة موجودة في لغة ثانية، والتوليد الداخلي من جهة أخرى، أي خلق كلمة جديدة اعتمادا على الجذور الخاصة باللغة نفسها."[1]

إن ارتباط الكلمات أو المصطلحات بالمعجم هو أمر حتمي، ذلك لأن توليد كلمات جديدة هو اشتقاق في حد ذاته، فالاقتراض الذي يعني الاستلاف، هو استخدام مفردة أو لفظة أو كلمة تعود أصولها ومصادرها إلى لغة ثانية، وتمت إعارتها، أما التوليد الداخلي فهو الإتيان بكلمات ومفردات حديثة استنتاجا من خلفيات وجذور من باطن وجوف اللغة نفسها.

وعليه يمكن إعطاء "[2] ركنين أساسين للغة:

- حق اللغة: الالتزام بقواعد التوليد المعجمي فيها، وهذا بديهي واحترام ما نسميه ب الحقوق المكتسبة .

- حق المتكلمين: لأنهم يشكلون الجماعة التي تبتدع، ومحرك التطور اللغوي، ولا نفهم كيف يمكن لعملية التوليد أن تتطور في مواجهة معهم، ودون مشاركة

أي إعطاء للغة حقها من خلال التعهد واحترام المبادئ المنتهجة في تلك اللغة وفي اشتقاقاتها المعجمية، وهو ما يعرف بالمحافظة على الحقوق اللغوية المكتسبة، أما المتكلمين فلهم كل الحق في المشاركة في عمليات التوليد المعجمي، في كونهم الفئة التي تبدع وتهندس وتواكب العصرنة اللغوية، في ظل التطور اللغوي الحاصل في مختلف الدول، وباعتبارهم عنصر مهم في ذلك لأن غيابهم يعني ضعف عملية تحديث اللغة بمصطلحات جديدة.

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص326.

[2] المرجع نفسه، ص337.

2-3 معركة اللغات (الفرنسية مقارنة بالانجليزية):

تعتبر اللغة الفرنسية إحدى اللغات العالمية، والتي يتكلم بها نحو 80مليون شخص حول العالم كلغة رسمية أساسية، بالنسبة لهم، بالإضافة إلى 190مليون شخص حول العالم كلغة رسمية ثانية، وحوالي 200مليون شخص آخرين كلغة مكتسبة.

وبالعودة إلى تاريخ توسع هذه اللغة وانتشارها، فإننا نجد أنها لقت انتشارا واسعا منذ حوالي القرن التاسع في أوربا وخارجها، ولا ريب في أن الحروب الصليبية قامت بدور هام ومهم في توسعها نحو البلدان الناطقة باللغات الرومانية، ونحو بلدان الشرق كأرمينيا واليونان.

"يقول فرنندو برونو لقد علت الفرنسية في أذهان الناس في ذلك الزمان إلى مرتبة اللاتينية، أو على الأقل إلى اقرب مرتبة منها يمكن أن تصل إليها لغة عامية، فأصبحت الفرنسية لغة نصف عالمية."[1]

ومنه فاللغة الفرنسية أخذت منحنى تصاعدي، حيث كانت اللغة الأولى بدون منازع أثناء الحروب الصليبية لدرجة أنها نافست اللغات اللاتينية، كما أنها انتشرت بشكل كبير في أواسط الناس، وفي مختلف البلدان حتى اعتبر نصف العالم يتحدث ويتعامل بها كلغة رسمية.

لقد توسعت اللغة الفرنسية عبر عدة سنوات وقرون، في ظل المحدودية التي كانت تعاني منها اللغات الأخرى أبرزها الانجليزية، الألمانية، الاسبانية على منافستها والوقوف الند لند لها ويمكن أن نذكر"[2] عدة عوامل ساهمت في توسعها منها:

- العامل الديمغرافي: لأنها كانت اللغة الأكثر انتشارا في أوروبا كلغة أولى.

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص342.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص345،346

- العامل الوطني: لغة النخبة، ثم عملت اللغات الوطنية الأخرى على منافسة الفرنسية.

وعوامل أخرى كالقوة الاقتصادية لفرنسا، وعظمة ملوكها وأدبها بشكل عام.

تعد هذه العوامل الأبرز على الإطلاق في توسع وانتشار اللغة الفرنسية كلغة عالمية أولا ارتباطها بنسبة التطور الديمغرافي من حيث الإحصاء، والتفوق السكاني في التعريف بهذه اللغة أوربيا ما جعلها تحتل المرتبة الأولى بين الأروبين، أما ثانيا فتأثير العامل الوطني كان واضحا كذلك، من خلال أن فئة النخبة الثقافية والسياسية والاقتصادية كلها تتحدث الفرنسية، ولم يكن للشعب سوى إتباع النهج المتخذ من طرف السلطات، وذلك باستخدام اللغة الفرنسية كلغة وطنية أما ثالثا وأخيرا فنجد أن للمجال الاقتصادي والأدبي والثقافي دور رئيسي في ذلك في كونه عرف بالفرنسية، وبين مختلف ميادينها اللغوية.

إن توسع الفرنسية وانتشارها أدى إلى فتح باب التنبؤ بحتمية توقف هذا التوسع خاصة أن كل بوادر الثقافة التي نشرتها الفرنسية بدأت تتلاشى، كما أن أمرا جوهريا قد حدث، يفسره اتجاهين أو حدثان هما"[1]:

- إنشاء مؤسسة التحالف الفرنسي لنشر اللغة الفرنسية في المستعمرات عام 1883م.

- الاهتمام المتزايد باللغات الاصطناعية، والتي أريد لها أن تقوم بوظيفة عالمية بين الدول.

فإنشاء هذه المؤسسة يظهر أن اللغة الفرنسية كانت قد بدأت تفقد بريقها، لأن توسع اللغة لا يحتاج إلى وضع مؤسسات لنشرها، والحاجة إلى النشر هو دليل قاطع على وجود أزمة، كما أن

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص347.

اللغة التي تتوسع لا تفرض فئة تدافع عنها، زد على ذلك أن الاهتمام باللغات أو بالمشاريع اللغوية الأخرى ما هو إلا عنوان لظهور عهد جديد، والمعروف باللغات المصطنعة.

لقد أدت الظروف التي لم تسمح بتوسع الفرنسية، إلى تحول في الوضع الدولي، ألا وهو ولادة توسع آخر، وهو توسع الانجليزية، التي كان المسوقون لها يظنون أنها اللغة أخذت الريادة بعد تراجع الفرنسية.

"حيث بدأت بوادر هذا التحول، حين تخلت فرنسا في معاهدة باريس عام 1763م عن كندا وكانت الانتخابات التشريعية التي جرت عام 1792م مثالا معبرا عن النزاع اللغوي الذي تطور بين الانجليزية والفرنسية."[1]

التعابير التي ظهرت حين تخلت فرنسا عن كندا، ما هي إلا علامة عن تراجع لغتها وفتحها المجال للغة الانجليزية، ما جعل الصراع اللغوي يشتد بين الفرنسية و الانجليزية، ولقد كانت للانتخابات التشريعية يد في ذلك سنة 1792م، والتي أزمت من وضعية الفرنسية، وفتحت آفاقا جديدة للانجليزية، جعلتها تسير بخطى ثابتة نحو مبنى الأمم المتحدة.

الإنجليزية توسعت، وأخذت منحى انتشاري تصاعدي، فأصبحت اللغة المتداولة في عدة بلدان من العالم، ما حتم على نواب الأمم المتحدة التحدث بها، ويظهر هذا بمقولة لموظف بلجيكي عن اللغة الفرنسية الذي قال:

[1] ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص348.

"عشت السنوات العجاف للفرنسية في الأمم المتحدة، في ظل أمين عام لا يبالي بها، بل يعارض استخدامها، وجهاز من الموظفين يطلب منهم أن يستمع إليهم بالانجليزية، وهي اللغة الوحيدة التي لها حق الاستعمال في جميع طبقات مبنى الأمم المتحدة البالغة 38 طبقة."[1]

وهذا ما هو إلا تأكيد لما قلناه سالفا بأن الفرنسية تدحرجت إلى الأسفل، وأن الإنجليزية عوضتها كلغة أولى داخل هيئة الأمم المتحدة، حيث فرض على النواب المشاركين في جلسات الحوار التحدث والتكلم بالإنجليزية، وعلى مستوى كل طبقات الهيئة المقدرة ب38 طبقة.

"ولهذا يظهر جليا أن الانجليزية تتجاوز الفرنسية في كل شيء، فهي لا تتجاوزها بعدد الناطقين بها كلغة أولى فحسب، إذ تفوقها بأربعة أضعاف، بل تتجاوزها على وجه الخصوص بأهمية التوسع الاقتصادي والثقافي والسياسي للبلدان الناطقة بالانجليزية، ولا سيما الولايات المتحدة."[2]

اللغة الانجليزية في تخطيها للغة الفرنسية، لم يتوقف شيوعها في كثرة المتحدثين بها فقط بل تغلغلت في مختلف المجالات المهمة للبلدان المستعملة لهذه اللغة، حيث نجدها في الجانب الاقتصادي بتبادلاته التجارية المختلفة، وفي الجانب الثقافي بطغيانها على الابتكارات والوسائل الثقافية الحديثة، كما أنها لم تقصي المسرح والسينما من ذلك، أما الجانب السياسي فقد أخذت الريادة في الحوارات والنقاشات السياسية، وخير دليل ما وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى بفضل انتهاجها لهذه اللغة كلغة رسمية دولية.

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص365.

[2] المرجع نفسه، ص366.

"لقد بدأ المدافعون عن الفرنسية في مواجهة الآلة الأمريكية الهائلة، فقد استهلوا حديثا يدافعون عن الفرنسية كلغة دين، في مواجهة الانجليزية التي تفرض نفسها لغة تجارة."[1]

وعليه فالهيئة المدافعة عن الفرنسية هي جماعة ثقافية غرضها نشر الدين، وإعادة اللغة إلى مكانها الأصلي والطبيعي حسبهم، أما اللغة الانجليزية فقد احتلت مكانتها بصورة أساسية باعتبارها لغة اقتصاد مهيمن ومسيطر، ولغة ثقافة عالمية بدليل تقدمها المستمر.

[1] ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص373.

الفصل الثاني:

دراسة نقدية للوضع اللغوي في المغرب العربي

1 / التعدد اللغوي في المغرب العربي

2 / اللغة بين الايديولوجيا والسياسة

3 / لغة التعليم والهوية

1/ التعدد اللغوي في المغرب العربي:

تعتبر ظاهرة العولمة أحد أبرز سمات عالم اليوم، لكونها ساهمت بشكل فعال في العلاقات والأوضاع والتطورات الدولية، بحيث أصبحت هذه التطورات تؤثر في بعضها البعض فهي لم تترك أي مجال للدول في العيش بمعزل عنها، ما فتح الباب أمام اللغات للتداخل فيما بينها، تحت ما يسمى بالتعدد اللغوي، هذا الأخير الذي تناولناه في الجانب النظري كقضية من قضايا كتاب "حرب اللغات والسياسات اللغوية للويس جان كالفي"، جعلنا نركز على هذه القضية في الجانب التطبيقي، ونعطيها بُعدا أوسع، باعتبارها حلقة وصل بين بلدان المغرب العربي في كون بلدانه تعرضت لنفس الاستعمار، وهو الاستعمار الفرنسي.

إن التنوع اللغوي واقع أفرزته التغيرات والتطورات التي عرفتها حياة الأفراد، وذلك نتيجة انفتاحه على الثقافات الأخرى بهدف مواكبة متطلبات العصر من التقدم والانفتاح، والإنسان كما هو معروف يسعى دائما إلى الاندماج والاختلاط مع بني جنسه سواء في كنف جماعته اللغوية أو خارجها، ولهذا كان التعدد اللغوي الذي سبق الإشارة إلى تعريفه في الفصل الأول هو استعمال الفرد لغتين أو عدة لغات في الخطاب أو في وسط الجماعة بشكل متناوب وفي سياقات مختلفة حيث سنسلط الضوء على ثلاث دول في المغرب العربي، وهي على التوالي: تونس والجزائر والمغرب.

أولا: تونس:

تعتبر تونس من بين الدول المتعددة اللغات في المغرب العربي، وذلك لقدرتها على التعامل مع الدول الأخرى، ولتنوع وتعدد اللغات التي يستعملها شعبها، حيث يتكلم التونسيين اللهجة التونسية وهي لهجة مفرداتها عربية، وبدرجة كبيرة اللغة الفرنسية لاعتبارات تاريخية.

"لم تتحول اللغة الفرنسية إلى منافس حقيقي للغة العربية إلا بعد دخول الاستعمار الفرنسي وتخرج باكورة المدارس الفرنسية ونظيراتها الفرنكوعربية ليبدأ الصراع بين نخبتين: واحدة ذات تكوين فرنسي تنظر إلى العربية على أنها عتيقة متخلفة، وأخرى من متخرجي جامع الزيتونة الذين يدرسون العلوم الدينية، ويرون في العربية لغة مقدسة."[1]

فاللغة الفرنسية نافست اللغة العربية في تونس بعد دخول الاستعمار الفرنسي لأراضيها أي في بدايات القرن 18، حيث بدأ النزاع يشتد بين نخبتين أو فئتين: الأولى ذات تربص وتكوين فرنسي بحت ترى أن العربية قاصرة على أن تكون حاملة للعلوم العصرية، أما الفئة الثانية فترى عكس ذلك وتؤكد أن العربية هي لغة الدين، وجب الحفاظ عليها بتعليمها في جامع الزيتونة لضمان تلقي مختلف العلوم الأخرى أيضا، الشيء الذي رفضته فرنسا جملة وتفصيلا.

"إن جوهر القضية اللغوية هو الازدواجية اللغوية التي تعيشها تونس منذ أن خضعت لاحتلال الفرنسي، وكان طبيعيا أن تنشر الأمة الحامية(فرنسا) لغتها، وتجعل منها لغة الدولة والاقتصاد والإدارة والثقافة، وتعمل على تقويتها لتضعها في موضع الهيمنة، فالأمر يتعلق بصراع تاريخي مع العرب والعربية."[2]

إن طبيعة الاستعمار الفرنسي المعروفة، أعطت للغة الفرنسية مكانة في الوسط التونسي بصفتها وسيلة للهيمنة هي كذلك، بحيث حاولت نفي اللغة الوطنية التونسية أو حتى المحلية والإبقاء على اللغة الفرنسية وحدها داخل الحدود التونسية.

---

[1] مجموعة مؤلفين، اللغة والهوية في الوطن العربي، ط1، بيروت:2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص368، 369.

[2] المرجع نفسه، ص370.

"بعد نصف قرن من توقيع اتفاقيات الاستقلال مع الدولة الاستعمارية القديمة، وفك الارتباط معها وفق ما جاء في المعاهدات التي وقعت، نجد الفرنسية تتمتع بقانون خاص، فهي ليست لغة أجنبية بل هي لغة ثانية تحظى بوضع مميز."[1]

ذلك في كون اللغة الفرنسية أصبحت تحظى بمكانة مرموقة في مختلف المجالات، حيث صارت تستخدم في السياسة والإدارة والاقتصاد وغيرها، فهي طغت على جل الخدمات.

"إن العربية تحتل مرتبة الدونية بعد الفرنسية والعاميات التونسية."[2]

لأن اللغة المعتمدة في الإدارات ومختلف المجالات هي الفرنسية، إذ معظم المراسلات والتقارير ترسل وتكتب بالفرنسية، كما أن الوسط الاجتماعي يتحدث بالعاميات واللهجات التونسية ولهذا نجد أن العربية تحتل المرتبة الأخيرة في الاهتمامات اللغوية لدى الشعب التونسي.

"يقول منصف المرزوقي(رئيس دولة تونس) في مقال له نشر يوم 2011/11/06م: لا تناقض أو تنافس بين فصحى وعامية، فليس هناك عامية، بل هي عاميات متعددة، لمن يطالبون بكتابة اللغة التونسية ركيزة هويتنا الوطنية المزعومة، كيف سنكتب أنا ؟ أتصبح ناي، كما يقول سكان الوطن القبلي، أم أننا ننقشها آني كما يقول أهل الساحل."[3]

ولهذا فمنصف المرزوقي لا يعترف بوجود عامية واحدة في تونس، بل يعتبرها عاميات متعددة بحيث أعطى أمثلة عن ذلك المذكورة أعلاه، ولأن تعدد العاميات حسبه في الوسط التونسي ما هو إلا دليل على هوية الشعب التونسي المتأصل بعروبته وأصوله الإسلامية.

---

[1] مجموعة مؤلفين، اللغة والهوية في الوطن العربي، ص373.

[2] المرجع نفسه، ص381.

[3] المرجع نفسه، ص386.

ويضيف أيضا "لا مجال لاعتبار اللهجات المحلية عدوا أو منافسا للفصحى، بل هي فروع من الجذع المقدس يجب الحفاظ عليها وتنميتها."[1]

أي أن اللهجات المحلية التونسية هي جزء لا يتجزء من اللغة العربية الفصحى، والتي تمثل رمز الدين ولغة القرآن الكريم، وجب المحافظة عليها وإعطائها مكانتها ومنزلتها الحقيقية.

وعليه يمكن القول أن العاميات المنتشرة في تونس وإن تنوعت واختلفت شيئا ما، تبدو أصولها العربية واضحة ومتجذرة، فأغلب مصطلحاتها هي عربية لم تخضع لتقنين فقط، وعليه فتونس تعيش تعددا لغويا واضح المعالم هو الفرنسية بحكم الاستعمار والعربية باعتبارها لغة الدين والهوية إضافة إلى بعض اللهجات العامية.

ثانيا: الجزائر:

يشكل التعدد اللغوي أحد خصائص المجتمعات المعاصرة، لما يدور في وسطها من ثقافات ووسائل اتصال مختلفة تفرض هذا التنوع، والجزائر واحدة من هذه المجتمعات التي تخضع لهذا التعدد فهو ميزة يتميز بها المجتمع الجزائري كباقي الدول المجاورة له.

"إن أهم المشاكل التي ورثناها عن الهيمنة اللغوية التي تسبب فيها الاستعمار هو التعدد اللغوي الذي لم يستغل إيجابا، لأن رجال الإعلام في فترة الثورة التحريرية كانوا يرون أننا سنكون بعد الاستقلال أحسن من الفرنسيين لأننا نملك لغتين."[2]

[1] مجموعة مؤلفين، اللغة والهوية في الوطن العربي، ص387.

[2] أحمد عزوز، التعدد اللساني واللغة الجامعة(الهيمنة اللغوية)، ج1، الجزائر: 2014، المجلس الأعلى للغة العربية، ص153.

فالتعدد اللغوي الذي صاحب الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي، كان سلبيا ذلك في المخلفات التي أحدثها بعد الاستقلال، والتي طغت من خلالها اللغة الفرنسية على اللغة العربية.

إن التعددية اللغوية هي أن تجد مجموعة من اللغات مستعملة بدرجات متفاوتة، وهو ما نلاحظه في الواقع اللغوي الجزائري الذي نلمس فيه اللغة العربية بشقيها الفصيح والعامي، بالإضافة إلى اللغة الفرنسية والأمازيغية بمختلف لهجاتها القبائلية والشاوية والتارقية وغيرها.

"تنوع طرائق التواصل والتعبير في المجتمع الجزائري، ناتج عن سعة المكان وامتداد الزمن ويتجلى ذلك في تنويع عاداته وتقاليده ولهجاته، ومن ثمة تجد تزاحما لغويا."[1]

إن تعدد أنواع التواصل والتعبير في المجتمع الجزائري، ما هو إلا دليل على شساعة وكبر مساحة هذه الدولة، وتعدد العادات والتقاليد فيها، ما يؤدي حتما إلى تعدد في اللهجات، ومنه إلى تزاحم لغوي يظهر في الواقع اللغوي.

إن المهتمين بالتعدد اللغوي قد بينوا الحدود الفاصلة بين اللغات التي يستعملها الفرد، حيث يرون ويقرون بوجود أربعة مستويات في الاستعمال اللغوي وهي"[2]:

- لغة الأم: وهي اللغة المتداولة في البيت والعائلة.

- لغة المدرسة: وهي التي يعلم بها المعلم العلوم المختلفة، وهي تختلف عن لغة الأم.

- اللغة أو اللغات الأجنبية: وهي اللغة التي يتعلمها الفرد لغرض علمي أو وظيفي.

---

[1] سعاد بسناسي، التعدد اللساني واللغة الجامعة(مؤثرات التعدد اللساني على وحدة التفكير الإنساني)، ج1، الجزائر: 2014، المجلس الأعلى للغة العربية، ص58.

[2] ينظر: عبد الكريم بكري، التعدد اللساني واللغة الجامعة(التعدد اللساني والهوية الثقافية في الجزائر والعالم العربي)، ج1، الجزائر: 2014، المجلس الأعلى للغة العربية، ص217.

في ظل هذه الفوارق بين مستويات الاستعمال اللغوي، وإن سلطنا الضوء على الخريطة اللغوية التي يتشكل منها الواقع اللغوي في الجزائر، فإننا نجد أن للمصطلح التعدد اللغوي في الجزائر وفي بلدان المغرب العربي مفهوما مغايرا، لما هو عليه الحال في دول أوروبا، في كونه مرتبط في أكثره بلغتين هما اللغة الفرنسية واللغة العربية.

"إذا أردنا أن نقترب من حقيقة الواقع اللغوي في الجزائر فإننا نتأكد أن هناك لغة وطنية رسمية جامعة هي اللغة العربية، وهناك اللغة الأمازيغية، ولغة أجنبية، واللغة العامية."[1]

فالمتمعن في حياة المجتمع الجزائري يجد أنه يعتمد على أربعة لغات إن صح القول هي: اللغة العربية التي تعتبر لغة وطنية رسمية فهي لغة التعليم والإدارة ومختلف العلوم، واللغة الأمازيغية التي تمثل واحدة من مكونات المجتمع الجزائري، واللغات الأجنبية التي في معظمها تكون الفرنسية بفضل مخلفات الاستعمار و التاريخ، والعادات والتقاليد، أما اللغة العامية فهي عبارة عن لهجات متفرعة عن العربية الفصحى، يستعملها ويستخدمها الناس في حياتهم الاجتماعية ويعبرون بها عن مشاعرهم وخواطرهم العفوية.

"تعاني الجزائر حاليا من مشكل التعدد اللغوي الذي يظهر من خلال اللغة المتداولة في المجتمع الجزائري، وحتى المجتمع العربي بصفة عامة، ولهذا أصبحت اللغة العربية تعيش أوضاعا انتكاسية، من خلال الاستعمال والممارسات اللغوية لخليط من الأنماط اللغوية على غرار العربية الفصحى، والدارجة واللغات الأجنبية."[2]

[1] ينظر: عبد الكريم بكري، التعدد اللساني واللغة الجامعة، ص218.

[2] ينظر: حساين سهام، التعدد اللساني واللغة الجامعة(التعددية اللسانية وأثرها على المجتمع الجزائري)، ج1 ، الجزائر: 2014، المجلس الأعلى للغة العربية، ص391.

يشكل التعدد اللغوي إذا نوعا من الاغتراب الثقافي، والذي يؤثر سلبا على توافق الفرد مع محيطه وثقافته ولغته بصفة عامة، حيث يضعه في عالمين متناقضين، من خلال أنه يستخدم لغته الأم ولغة المستعمر في وقت واحد، بالإضافة إلى لغات أخرى كالدارجة والعامية، ما يؤدي به طبعا إلى صعوبة في التعبير وهشاشة في التواصل.

"فإذا نظرنا إلى المجتمع الجزائري وجدناه يتكلم خليطا بين الفرنسية والعربية واللهجات المحلية باختلاف مناطق الوطن، فقد تجد في العائلة الواحدة، المعرب، والمفر نس، والمزدوج اللغة، ومن لا يحسن لا الفصحى ولا اللغة الأجنبية أو يجمع قليلا من الاثنين."[1]

ومنه فاللغة الفرنسية تسجل حضورها بقوة في جزائر ما بعد الاستقلال، إضافة إلى لهجات محلية كثيرة، ما يجعل اللغة العربية محاصرة وعاجزة عن أداء أبسط وظائفها المتمثلة في التواصل والتعبير، ومنه فالجزائر مثلها مثل باقي الدول الإفريقية حديثة الاستقلال، تخضع هي أيضا للوضعية اللغوية الازدواجية، بحيث نجد تداخل ثلاث أنواع من الازدواجيات اللغوية فيما بينها هي: الفرنسية، العربية الفصحى(العامية والدارجة)، والأمازيغية.

ثالثا: المغرب:

يحظى المغرب بتنوع لغوي غني جدا، نظرا لموقعه الإستراتيجي وحضارته العريقة باعتبار اللغة أعظم تراث اجتماعي، فالمغرب تتعرض مثلها مثل باقي الدول للتطور والتنوع باختلاف الأزمنة والتطورات الحاصلة، من استعمار أو تبادل ثقافي أو حتى انفتاح عالمي.

[1] حساين سهام، التعدد اللساني واللغة الجامعة، ص395.

ينص الدستور المغربي(قبل التعديل الأخير) على أن" المملكة المغربية دول إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي الكبير."[1]

ويقصد عادة باللغة الرسمية، اللغة التي يشير إليها الدستور، وتنظمها القوانين داخل الدولة أو إمارة أو منظمة كيفما كان نوعها، وتفرض في جميع المجالات الرسمية للدولة، من إدارات الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة، وتستعملها المؤسسات الخاصة التي تتعامل مع الجمهور بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولهذا فتأكيد اللغة بصفة رسمية يكون بالتزام الدولة باستعمالها وإصدار الجريدة الرسمية بهذه اللغة، أي تطبيقها في مختلف المجالات العامة منها أو الخاصة.

لكن الواقع اللغوي المغربي يشهد، منذ الاستقلال السياسي، تعددية مجحفة تبرز في الإعلام والإدارة والمؤسسات العامة نتيجة سيطرة شبه مطلقة للفرنسية، لكونها لغة التداول الأولى، يقول جلبير غرانغيوم: "تعد اللغة العربية اللغة المقدسة، وهي تحافظ على القيم الإسلامية التي هي دعامة العرش، ويمكن لهذه اللغة أن تستوعب الحداثة ببطء، لكن بما أنه ليس هناك ضرورة سياسية مستعجلة لهذا الإستعاب، فاللغة الفرنسية موجودة هنا لتؤدي هذه الوظيفة بكيفية مرضية جدا، وبما أن الملكية تستفيد من هذه التعددية، فليس لها أي مصلحة في أن تتحول اللغة العربية إلى لغة وطنية موحدة ما دامت هي نفسها(أي الملكية) رمزا للوحدة الوطنية."[2]

ولهذا فالكاتب هنا يفسر الوضع اللغوي المغربي وفق تحليل سوسيولوجي طبقي، فهو يرى أن الفئة المتحكمة في جهاز الدولة هي فئة مفرنسة في غالبيتها، لذا جعلت معرفة الفرنسية سمة أساسية ومرضية، ولهذا فإن تعامل الدولة المغربية مع القضية اللغوية عموما تميز بالضبابية وعدم

[1] فؤاد بوعلي، النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب، الدوحة: 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص02.

[2] المرجع نفسه، ص03.

الوضوح في كثير من الأحيان، مادامت تضع اللغة العربية كلغة أولى رسمية في الدستور وتستخدم وتصر على الفرنسية في الواقع.

الحاصل أن التعددية اللغوية هي السمة البارزة للمجتمع المغربي، كما أن وضعه اللغوي هو الأكثر تعقيدا والأصعب في الدراسة من جميع الدول المغاربية الأخرى، يرى مبارك حنون"أن من المفارقات اللسانية السلبية على المستوى اللغوي المغربي غياب التوازن في النمو فيما بين اللغات المتداولة، ويتجلى هذا التفاوت في مستويات متعددة منها: الازدواجية بين العربية المكتوبة والعربية المنطوقة، والحديث عما يسمى العربية الوسطى، ومنها الثنائية اللغوية، حيث تسود الفرنسية في القطاعات الحيوية."[1]

إن هذا التفاوت وعدم التوازن بين اللغات في المجتمع المغربي، والحرص على استعمال اللغة الفرنسية بدعوى أنها لغة الانفتاح على المعرفة العالمية، عواقبه وخيمة بحيث يؤدي إلى عدة ظواهر لغوية أخرى أبرزها المزج اللغوي أي الخلط بين الألسنة، والانتقال من لغة إلى أخرى أثناء التخاطب، ومنه فقدان بعض الشيء اللغة العربية في الحوارات والنقاشات، ونتيجة هذا فإن المغرب أصبح يعاني على مستوى اللغة، مشكلة رباعية معقدة، عناصرها هي العربية، العامية، الأمازيغية والفرنسية.

[1] إلياس بلكا ومحمد حراز، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي، ط1، أبو ظبي:2014، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص12.

ولهذا يمكن القول أن التعدد اللغوي في بالمغرب العربي، هو تعدد فرضه التاريخ، رغم أن لفرنسا يد في ذلك: "ففرنسا تقول بأن للمغرب العربي أربع لغات لا لغة واحدة، وهي الفرنسية، العربية الفصحى، والعربية الدارجة والبربرية."[1]

ومنه يظهر لنا أن دول المغرب العربي تشترك في اللغات المتداولة، رغم أنها تختلف اختلافا بسيطا في اللهجات المتناقلة في الوسط المغاربي بصفة عامة.

وهذا ما يؤكده "لويس جان كالفي"، الذي اعتبر اللغة الفرنسية هي اللغة المهيمنة الوحيدة في كامل التراب الفرنسي، رغم وجود لغات أقلية أخرى، أما في دول المغرب العربي فنجد "لغات مهيمنة لأقليات: في المغرب، إحصائيا الأمازيغية مهيمنة في المغرب والجزائر، تمثل مجموعة كبيرة بينما العربية والفرنسية يحتلان الوقع نفسه الموجودة في المغرب... توجد الفرنسية في موقع مهيمن على أراض إفريقيا، أين يوجد مقابل لغتين أربع أو أكثر من اللغات الوطنية، التي لا يتكلمها تقريبا سوى 10 بالمائة من متكلميها."[2]

وعليه "فالويس جان كالفي" يُبين حقيقة التعدد اللغوي الموجود في دول المغرب العربي فالأمازيغية هي اللغة الغالبة في المغرب، أما في الجزائر فهي ميزة تحتل عدة مناطق على مستوى الوطن، أما في تونس فنجد أن القضية الأمازيغية لم تُثر على الإطلاق، بينما اللغتين الفرنسية والعربية فهما متداولان بكثرة في ربوع هذه الدول، فقد تتفاوت دول المغرب العربي في درجة الصلة بين الهوية واللغة، لكنه تفاوت في الدرجة لا في طبيعة المشكلة، فوضع الفرنسية في الجزائر أقوى

[1] عثمان سعدي، التعدد اللساني واللغة الجامعة(اللغة العربية والتعدد اللساني بالمغرب)، ج1، الجزائر:2014، المجلس الأعلى للغة العربية، ص129.

[2] ينظر: أحمد عزوز منقول ، التعدد اللساني واللغة الجامعة(الهيمنة اللغوية)، ص159.

والأمازيغية أكثر انتشارا في المغرب، وتعرف تونس ثنائية لغوية محدودة ليس فيها الأمازيغية، كل هذا راجع أساسا للتاريخ، باعتبار الفرنسية لغة المحتل، والعربية لغة الدين، والأمازيغية لغة الأصل.

2/ اللغة بين الايديولوجيا والسياسة:

لقد أضحت اللغة عنصرا مؤثرا وفعالا في بناء الأسس الاجتماعية والسياسية للشعوب فهي مصدر الأمة وعنصر جوهري في تكوين الثقافة والفكر السياسي، لذلك أولت المجتمعات المعاصرة للغة وتنميتها، وللتخطيط السياسي اللغوي عناية بالغة، إذ يوجد ارتباط وثيق بين المسألة اللغوية والسياسة.

إن الايديولوجيا وثيقة الارتباط باللغة، في كون استعمال اللغة أشد صور السلوك الاجتماعي شيوعا، كما أن أهمية الايديولوجيا بالنسبة للغة، نادرا ما كانت تظهر من خلال المناقشات حول اللغة والسلطة في إطار علم اللغة الاجتماعي.

"إن ممارسة السلطة في المجتمع الحديث يزداد اعتماد تحقيقها على الايديولوجيا، وبصفة أخص على الجوانب الإيديولوجية الفعالة للغة، فنحن نعيش في حقبة لغوية، وهو ما يشهد عليه كبار المنظرين الاجتماعين أمثال: ميشال فوكو ويورجن هابرماس، إذ عبروا عن إدراكهم للأهمية المتزايدة التي يولونها للغة في نظرياتهم."[1]

وعليه فإن تحقيق السلطة يكون عن طريق تحقيق الايديولوجيا الفعالة للغة، أي وضع الأسس والأفكار اللغوية التي تخدم السلطة، فالإنسان اليوم يعيش في عصر أعطى قيمة كبيرة للغة

[1] نورمان فيركلف، اللغة والسلطة، تر: محمد عنانى، ط1، القاهرة:2016، المركز القومي للترجمة، ص16.

باعتبارها أصبحت أداة هيمنة وتحكم عند بعض الدول، فهي قد شهدت نموا هائلا من حيث المهام الملقاة على عاتقها.

"إن اللغة تزخر في ثناياها بالأيديولوجيا، ولهذا لا بد أن تعنى الطبيعة الإيديولوجية للغة، وأن تكون من بين الموضوعات الرئيسية للعلوم الاجتماعية الحديثة."[1]

فاللغة مرتبطة بالأيديولوجيا، لأنها تمثل أفكارا تنتهجها السلطة أو الدولة لممارسة مهامها الدستورية، كما أن هذه القضية (الطبيعة الإيديولوجية للغة)، وجب أن تلقى الاهتمام والعناية من طرف علماء الاجتماع اللغويين في العصر الحديث، نظرا لأهميتها الاجتماعية واللغوية.

"والأمر نفسه مع اللساني الذي يعمل في اللغة وتخطيطها، يعمل في خدمة السلطة من دون أن يدري، والصراعات اللغوية وجه من وجوه الصراعات السياسية، فخلف كل حرب لغوية حرب من نوع آخر، اقتصادية أو ثقافية."[2]

فعمل اللساني في اللغة وتخطيطاتها هو عمل في خدمة السلطة، لأن أي صراع لغوي هو صورة من صور الصراعات السياسية،إذن فالمخطط اللغوي هو شكل من أشكال الصراعات السياسية.

لم يعد سرا أو اكتشافا في جل ومعظم الدراسات اللسانية أو المجتمعية، المهتمة بأوضاع اللغات وموقعها، ومميزاتها وشروط انتشارها، أن يتم الربط بين قوة اللغة أو ضعفها، وقوة الدولة أو السلطة التي تعمل دائما على تسييس هذه اللغة في وسط متكلميها.

[1] ينظر: نورمان فيركلف، اللغة والسلطة، ص17.

[2] ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص24.

لقد تقوت الروابط والعلاقة بين اللغة والدولة السياسية في بدايات العصور الحديثة، ولهذا تحظى المؤسسة أو الهيئة السياسية بأهمية كبيرة في ترتيب المشهد اللغوي لدى الجماعات اللغوية.

فإن كان التعدد اللغوي الذي تناولناه سابقا واحدا من فروع السياسة اللغوية (اللغات الوطنية الرسمية، واللهجات)، والذي يدخل في صميم السياسة اللغوية، كانت هذه السياسة قديمة قدم التعدد اللغوي، "والتاريخ يعج بالأمثلة على تدخل الإنسان في اللغات قبل أن يتم وضع هذا التدخل تحت اسم السياسة، أو تحت اسم التخطيط بزمن طويل."[1]

اللغة في العصور القديمة كانت تمارس عفويا بين أفراد المجتمع، إلا أن تدخل الإنسان في شؤونها واهتمامه بها، جعلها تصبح خاضعة لقوانين ومبادئ، وتدخل السياسة الحيز الذي ارتبطت به منذ العصور الحديثة.

يورد لويس جان كالفي في كتابه (حرب اللغات والسياسات اللغوية)، مثالا بارزا يوضح من خلاله مجموعة المراحل المميزة لهذا النوع من التدخل السياسي في اللغة، حيث قرر شارل كوينت عام 1550 أن يجعل الإسبانية محل لغة الهنود الأمريكيين اعتمادا على ثلاث مراحل"[2] :

- مرحلة التفكير بالمشكلة اللغوية وبتحليل الوضع.

- مرحلة التقرير: تقضي باستخدام اللغة الاسبانية لتمسيح الهنود.

- أخيرا مرحلة التطبيق والتنفيذ، التي اقتضت تطبيق تعليم اللغة الإسبانية قبل البدء بتعليم الدين المسيحي ؟.

[1] ينظر: لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص220.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 220،221.

من خلال التأمل في هذه المراحل يمكن القول أن السياسة اللغوية هي التعامل الرسمي لأجهزة الدولة مع اللغة، أو هي مجموع التدابير والخيارات التي يتخذها بلد من البلدان اتجاه لغته، في حين يمثل التخطيط اللغوي ساحة التطبيق والتنفيذ لهذه السياسة.

إذا من كل هذا وجب أن نقول أن اللغة ملازمة للسياسة، "ومن ظن أن اللغة شيء والسياسة شيء آخر فقد وضع نفسه خارج منطق التاريخ، ومن توهم أن الخيارات السياسية تستقيم في معزل عن الخيار اللغوي فقد ظلم السياسة، وظلم اللغة، وظلم نفسه."[1]

إن المسألة اللغوية قائمة في جوهر التصور السياسي من حيث هو إدارة حياة الناس في معاشهم وفي إنجازاتهم، فلا معنى لأي شيء من هذا خارج نطاق الخيار اللغوي.

"اللغة ملازمة للسياسة، إنها العنصر المحايث له بالفعل أو بالقوة، غير أن المنسي في القضية أو المغفول عنه هو أن السياسة ملازمة للغة، بمعنى أن الوجود اللغوي بطرفيه المتناهيين اللذين هما البقاء والاندثار، مرهون بالفعل السياسي كإدارة وكقرار وكإنجاز."[2]

اللغة هي عنصر مرتبط بالسياسة أشد الارتباط، حيث يظهر هذا عبر محورين هما: اللغة وبقائها أو اللغة واندثارها، ولهذا فهذا التلازم (اللغة والسياسة)، يتجلى أحيانا أو يظهر عند أصحاب النظر المتأني، المهتمين أكثر، ويختفي في أحيان أخرى إذا ما همشت اللغة ، وهو ما يبرز أكثر في حالات السلم والأمن أكثر مما هو عليه في حالات الصراع.

"إن اللغة في صميم السياسة، وإن الصراع محور محرك للسياسة لأنه مكون أساسي في تاريخ البشر، وإن الحروب عامل جوهري من عوامل الأحداث المحددة لتواريخ الأمم والشعوب، ومن

[1] عبد السلام مسدي، العرب والانتحار اللغوي، ط1، بيروت:2011، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص39.
[2] المرجع نفسه، ص39.

الفلاسفة فريق ذهبوا إلى القول بأن تاريخ الأمم هو تاريخ حروبها، ولكن الذي كثيرا ما يخفى على الإنسان هو أن الحروب اللغوية بين المجموعات البشرية ليست أقل ضراوة من الحروب العسكرية."[1]

إن الصراعات اللغوية بين معاقل الثقافات المختلفة للدول، قد تحتدم فتشتعل بينها حروب أخرى في مجالات أخرى كالاقتصاد والتجارة، وحتى المُلاسنات العسكرية، لأن اللغة ثقافة والثقافة لغة واللغة هي الأمر الوحيد الذي يتحقق به الانتصار أو الانهزام، ويظهر ذلك من خلال فرض الهيمنة اللغوية، واستخدام اللغة كأداة من أدوات الانفتاح عن الثقافة.

"عالج التخطيط اللغوي المشكلات اللسانية التي أدت إلى طمس الهوية اللغوية والقومية لبعض الدول التي كانت مستعمرة، إذ حلت بعض اللغات العالمية كالإنجليزية والفرنسية محل اللغات القومية، والوطنية المحلية، مثلما وقع في بعض الدول الإفريقية والآسيوية."[2]

بحيث تم استبعاد اللغات المحلية من مختلف المجالات في دول المغرب العربي، ولهذا فإن التخطيط اللغوي قد سعى في هذه المرحلة (مرحلة المُستعمر)، إلى إيجاد الحلول العملية للمشكلات اللغوية المطروحة، ثم اتجه الاهتمام بعد الاستقلال أي بدايات السبعينيات إلى إنشاء مؤسسات للتخطيط اللغوي على المستوى الوطني والدولي، من أجل رسم السياسات اللغوية والخطط اللغوية اللازمة لاختيار أكثرها استعمالا.

[1] عبد السلام مسدي، العرب والانتحار اللغوي، ص40.

[2] أحمد عمار مسعي، دور التخطيط اللغوي في بناء اللغات الوطنية، مج:06، مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية، الجزائر، العدد15، 2018، ص289،290.

إن دول المغرب العربي(تونس، الجزائر، المغرب)، هي إحدى مناطق إفريقيا التي تعرضت لهذا النوع من التخطيط اللغوي الفرانكفوني، والذي لا يزال يلقي بظلاله إلى يومنا هذا على جُل المراسيم السياسية والاجتماعية لهذه الدول.

من التطبيقات التي يخضع لها التخطيط اللغوي، نصادف ما يعرف بالتخطيط الايديولوجي الذي ينقسم إلى ثلاثة"[1] أقسام:

- التخطيط اللغوي الوطني الذي يرسم السياسة اللغوية للأمة بتركيزه على مكانة ووظيفة اللغة الوطنية.

- التخطيط اللغوي الاستعماري الذي يستعمل اللغات ذات النفوذ الواسع مكان اللغات الوطنية.
- التخطيط اللغوي المحايد والموضوعي الذي يهدف إلى حل المشاكل اللغوية.

وعليه فالتخطيط اللغوي دائما ما يرتبط بالدولة أي السياسة اللغوية المتبعة من طرف صناع القرار فدول المغرب العربي مثلا تعاني من الازدواجية والاثنية اللغوية، ولا حل يلوح في الأفق لحلحلة هذا الوضع، بالرغم من أن الدساتير والأنظمة والتشريعات تنص صراحة على استخدام اللغة العربية والاهتمام بها، كما أنها تُحدد المسار اللغوي في هذه البلدان وكيفية تنفيذه على أرض الواقع.

[1] أحمد عمار مسعي، دور التخطيط اللغوي في بناء اللغات الوطنية، ص294.

3/ لغة التعليم والهوية:

يعد التعليم من أولويات معظم الدول كونه القاعدة الأساسية في بناء المجتمعات ولا يصح هذا التعليم إلا بانتهاج لغة وطنية رسمية، تمثله وتمثل هويته، لأن أكبر تهديد يُهدد دول العالم عامة ودول المغرب العربي خاصة هو خلق هوية ذات مفاهيم وقيم بعيدة عن المقومات الوطنية الأصيلة، "ولهذا يجب أن تأخذ مسألة الهوية بعين الاعتبار، وأن تتجسد في المنظومة التربوية."[1]

لأن الكثير من دعاة العاميات ينادون بفصل التعليم عن عناصر الهوية(اللغة الوطنية)، وهذا أمر مستحيل إن تحقق لأن اللغة الوطنية هي التي تمثل الأصل والتاريخ لأي إنسان أو دولة كانت.

"فاختيار لغة التعليم لا يجب أن ترتبط باعتبارات الهوية وهو ما يحلو لبعض الدعاة الجدد للعاميات ولا سيما من المحسوبين على التيار الفرانكفوني بالمغرب والجزائر أن يصرح به، وكون الهوية لا يجب أن ترتبط باللغة العربية، معناه تصور من يقول ذلك أن اللغة مجرد أداة تواصل بين الأفراد، وهذا التواصل يمكن أن يتم بواسطة أي لغة من اللغات، ومعناه أنه لا حاجة لارتباط باللغة الوطنية والمقصود منها اللغة الفصحى ومنحها كل هذه الهالة."[2]

ذلك في كون أن المنظومة التربوية قطاع حساس، وجب الاهتمام به لأنه يمثل المرآة التي تعكس هوية أي بلد كان، زد على ذلك أن اللغة العربية لها مكانتها التي تليق بها باعتبارها لغة الدين والهوية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إهمالها.

---

[1] صالح بلعيد، في الهوية الوطنية، الجزائر:2007، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ص55.

[2] عبد العلي الودغيري، لغة الأمة ولغة الأم عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية، ط1، بيروت: 2013، دار الكتب العلمية، ص271.

تعد اللغة الأساس الأول في التكوين التربوي والاجتماعي والسياسي لأي مجتمع من المجتمعات، فهي ليست مجرد ظاهرة اجتماعية أو جزء من المجتمع فقط، بل هي أيضا جزء من كيان الفرد، "ولهذا أصبح علماء النفس والتربية واللغة والاجتماع... ومعهم كثير من المنظمات الدولية ينادون بضرورة استخدام اللغة الوطنية في التعليم، ولا سيما في المراحل الأولى والأساسية في تكوين شخصية المتعلم."[1]

لأن اللغة الوطنية هي التي يتربى عليها الطفل في بداياته الأولى قبل دخوله المدرسة، حيث يستخدمها داخل الأسرة، بالرغم من أنها ليست عربية فصيحة كليا، إلا أنه يتعلم البعض منها فهناك من يتعلم العربية بحفظه القرآن الكريم في المسجد أو الزاوية، وهناك من يتعلمها في دُور الحضانة وغير ذلك.

إن الطفل إذا يكتسب اللغة العربية من خلال العامية أو اللهجة بوصفها اللغة الأم خلال السنوات الأولى من حياته، "ثم يأخذ في تعلم العربية الفصحى في روضة الأطفال أو المدرسة، وأن الطفل العربي يشعر كما لو كان يتعلم لغة أخرى غريبة عن لغته."[2]

فالطفل أو التلميذ يكتسب اللغة بسرعة وتلقائية مابين السنة الثانية والسادسة ابتدائي فعند سن السادسة يكون قد امتلك قدرة لغوية مذهلة، تجعله يستخدمها ويتجاوب مع غيره لغويا بسهولة كبيرة هذا بالنسبة للغته العامية، أما الفصحى فيجد بعض الصعوبات والمشاكل في تعلمها تعلما صحيحا وفي نطقها نطقا سليما.

[1] عبد العلي الودغيري، لغة الأمة ولغة الأم عن واقع الغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية، ص272.

[2] عباس التونسي وآخرون، اللغة العربية في المدارس، بحث حول واقع تعلم اللغة العربية في المدارس، جامعة قطر، 2012/2010، ص02.

يميلُ الباحث عبد القادر الفاسي الفهري في هذا الصدد فيقول: "درج اللسانيون على تصنيف اللغات إلى لغات أولى ولغات ثوان، على اعتبار أن اللغة الأولى تكتسب بدون تلقين وهي اللغة الأم أي اللغة التي يلتقطها الطفل في محيطه الأقرب، دون أن يحتاج إلى التمدرس أو إلى توجيهات مُعلم مُلقن."[1]

إن الباحث المغربي يؤكد على أن اللغة الأم هي اللغة التي يتعلمها الطفل في وسطه وبيئته العادية أي الأسرية، ولا يحتاج فيها إلى المدرسة أو المعلم، عكس اللغة الثانية التي تحتاج إلى تمدرس وأستاذ أو معلم .

"الطفل العربي لا يخرج إلى محيطه ليتلقط لغة عربية فصيحة متداولة في الأفواه، بنفس الكيفية التي يخرج بها الطفل الفرنسي إلى محيطه ليتعلم الفرنسية، أو المغربي ليكتسب العامية العربية المغربية...إلا أن الطفل العربي لا يتعلم العربية الفصيحة بنفس المعنى الذي يتعلم به لغة أجنبية ثانية كالفرنسية و الإنجليزية."[2]

لأن اللغة العربية الفصيحة ليست لغة أولى في محدداتها النفسية والإدراكية، أي أن الفرد لا يستخدمها في حياته اليومية، وفي علاقاته مع الناس، فالفهري إذا يعتبر أن الطفل العربي في تحدثه يميل أكثر إلى العامية، والتي يصبح بفضلها يملك ملكة تجعله يُدرك اللغة الفصيحة أيضا فالطفل العربي قبل تعلمه الفصحى في المدرسة قادر على فهم معقول للمسموع الذي يراه، ويظهر ذلك من خلال استمتاعه بالرسوم المتحركة الناطقة بالفصحى.

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، الرباط: 1986، دار تربقال للنشر، ص20.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ص21.

إن دول المغرب العربي تسعى دائما إلى التشبث بلغتها الموحدة والرسمية المتمثلة في اللغة العربية، فبرغم من المكانة المتميزة للغة العربية، بين هذه الدول وامتلاكها لتاريخ حضاري كبير ومرموق، "فإنها في المنظومة التعليمية المغربية تعيش أزمة حقيقية، برغم أنها تجمع بين كونها لغة مُدرسة ولغة التدريس."[1]

إن مشروع تدريس اللغة العربية كمادة وكلغة للتدريس في المغرب، لم يمنع في أن تعاني من بعض الإختلالات على مستوى التدبير التربوي عموما، والمنهج البيداغوجي خصوصا.

أنشأ الملك المغربي"لجنة لإصلاح التعليم مهمتها إعداد مشروع طرح مشكل التعريب من جديد في جوان 1958، أثناء الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للتربية الوطنية."[2]

إن الحل الذي وصلت إليه الوزارة المغربية للتربية، هو فتح قسم معرب تماما عام 1960 بالرباط، وآخر بالدار البيضاء في عام 1961، حيث أعطيت دروس لتكوين بالعربية لجميع موظفي وعمال القطاع.

"لقد طالب المجلس الأعلى للتربية الوطنية في أكتوبر 1962 بجعل العربية لغة التعليم الوحيدة، وقد تردد الوزير آنذاك بين الإستراتيجيتين: هل نُعرب سنة بعد سنة أم مادة بعد مادة أُختير الحل الأول وطبق في أكتوبر1963، وفي 1967 تم تعريب الطور الابتدائي كله سنة بسنة غير أن النتائج لم تكن مُرضية قط."[3]

[1] إلياس بلكا ومحمد حراز، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي، ص131.

[2] لويس جان كالفي، السياسات اللغوية، تر: محمد يحياتن، ط1، الجزائر: 2009، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص125.

[3] المرجع نفسه، ص126.

يعتبر اختيار هذه الإستراتيجية غير موفق، حيث أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة، وآلت إلى نتائج أخرى غير منتظرة كتزايد عدد التلاميذ، وتدني مستوى التعليم، ما جعل الوزارة الوصية المغربية تُعيد النظر في القرار بإعلانها نيتها في العودة إلى تدريس المواد العلمية بالفرنسية، وبالأخص في التعليم الثانوي.

أما في تونس التي تعتبر بلد مغاربي يتوفر على وضع لغوي غاية في البساطة، كانت العربية المُستعملة في المشافهة بين الناس موحدة تقريبا.

"في عام 1958 تم إدخال اللغة العربية في السنتين الأوليين من التعليم الابتدائي، وقد صاحب هذا القرار إلغاء المدارس القرآنية في السنة نفسها."[1]

إن إدخال اللغة العربية باعتبارها اللغة الأصل للتعليم الابتدائي، جعل المسؤولين يتخذون قرار مجحف نوعا ما، وهو غلق المدارس القرآنية، نية منهم أن تعلم العربية في المدرسة يكفي، إلا أن هذا القرار كانت نتائجه سلبية إلى أبعد الحدود، بدليل التراجع عليه من طرف الوزير الأول عن القطاع آنذاك بن صالح الذي قرر"إعادة الفرنسية إلى هاتين السنتين، لكن بعد شهرين من الدخول المدرسي فقد منصبه، ومع ذلك تواصل تطبيق إصلاحاته مدة عامين."[2]

لقد عربت مرة أخرى السنة الأولى من التعليم الابتدائي في عام 1971، والسنة الثانية في عام 1976، والثالثة في عام 1977، كما تم تعريب عدد من المواد في الثانوي كالفلسفة والتاريخ والجغرافيا.

[1] لويس جان كالفي، السياسات اللغوية، ص127.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص127.

في الجزائر التي تعتبر البلد المغاربي أكبر مساحة والمتعدد اللهجات، ظهر مشكل التعريب في عام 1962، حيث طُرح غداة الاستقلال ، وبالأخص على مستوى المدرسة الجزائرية خاصة والدولة الجزائرية عامة.

"أدخلت الحكومة الجزائرية سبع ساعات أسبوعية لتعليم العربية في النظام المدرسي الابتدائي وقد تواصل الإصلاح بخطى حثيثة: عشر ساعات بالإضافة إلى التعليم الديني في عام 1964 ، والتعريب الشامل للسنة الأولى ابتدائي وأخيرا إنشاء التعليم الأصلي المعرب تماما ذي الصبغة الدينية الذي سيتواصل إلى غاية 1976."[1]

لم يكن إشكال الدولة الجزائرية في عدد الساعات المبرمجة للتدريس بالعربية، بقدر ما كانت تعاني من مشكل آخر، وهو انعدام المعلمين الأكفاء، وهذا بسبب أنها حديثة الاستقلال، فلجأت إلى توظيف أساتذة ذوي مستوى محدود، أو المكونين في المدارس القرآنية، أو مدرسين خارجين كالمصريين والسوريين.

إن بلدان المغرب العربي الثلاث التي تحدثنا عنها لها ماض مشترك سواء من حيث الأصل البربري أو من حيث الاستعمار، كما لها حاضر مشترك والمتمثل في الأسس أو الكيفية المتبعة للانتقال إلى التعليم بالعربية.

"صحيح أنها سعت إلى تنسيق سياساتها اللغوية بعقد مؤتمر وزراء التربية للمغرب في 1966 بتونس، وإنشاء لجنة استشارية مغاربية مكلفة بضبط الرصيد اللغوي بالنسبة لكل المغرب والاجتماع الثاني لمؤتمر وزراء التربية الوطنية في 1967 بالجزائر، والاجتماع الثالث في 1969 بالرباط."[2]

[1] ينظر: لويس جان كالفي، السياسات اللغوية، ص129.

[2] لويس جان كالفي، السياسات اللغوية، ص130.

إلا أن هذه الدول لم تتزود حقا بهيئات مشتركة لتعريب التعليم، ولا سيما وأن الخلاف الحدودي بين المغرب والجزائر حول القطر الصحراوي لم يُسهل التعاون اللغوي العلمي بين هذين البلدين

ولهذا يمكن القول أن الصعوبات التي واجهت دول شمال إفريقيا في جعل اللغة العربية لغة التعليم الأولى تكمُن في كون اللغة المختارة كلغة وطنية (الفصحى) ليست اللغة المستعملة بين عامة الشعب، وأثناء المشافهة في بعض الأحيان، زد على ذلك تجذر الفرنسية التي حتى وإن فقدت البعض من أهميتها مع الانفتاح التكنولوجي في العصر الحالي، إلا أن الاعتبارات التاريخية تجعل منها لغة لها مكانتها بين هذه الدول، وفي مختلف المجالات، وبالأخص المجال التربوي التعليمي.

ومن كل هذا يجب الإقرار بأن المدرسة العربية عامة، والمدرسة المغاربية بصفة خاصة تعيش أزمة حقيقية، لا سيما أن الأزمة أزمة مقررات ومناهج تربوية "فما يُعطى فيها من علوم عبارة فقط عن ركام من المعلومات الميتة، ولا يخرج عن سرد القصص الخيالية في ظل غياب التعليم الذي كان يجب أن يقوم على أصول وحقائق، ليحقق رسالته وفقا للقيم والمفاهيم المنبثقة عن الأصول."[1]

إن تحقيق منظومة تربوية نافعة وناجحة، وجب الاعتماد على برامج ثقافية وعلمية تظهر من خلالها شخصية الأمة، من تاريخ وعادات وأصول، فدول المغرب العربي يمكن القول أنها أهملت اللغة الأم بلغات أخرى كالفرنسية، فمثلا في المدرسة الجزائرية نجد أن اللغات الأجنبية

[1] ينظر: صالح بلعيد، في الهوية الوطنية، ص56.

كالفرنسية والإنجليزية تملك من قيمة حساب المُعدل الإجمالي للتلميذ أكثر من مواد أخرى تمثل الأصل منها التربية الإسلامية.

وكنتيجة لما تناولناه في هذا الفصل يمكن القول أن التعدد اللغوي هو أحد فروع السياسة اللغوية التي تمثل القرار اللغوي المتخذة للاستعمال في مختلف المجالات أبرزها التعليم، ولهذا كان التعدد اللغوي الذي اعتبرناه أحد عناصرنا المهمة في بحثنا مرتبط أشد الارتباط بالسياسة اللغوية وبالأخص في الأوضاع السياسية الخاضعة لهذا التعدد، فالدول قد تضطر إلى ترقية لغتها إذا رأت أن هناك خطرا يهددها ويحدق بها من اللغات الأخرى، وهذا الذي يحدث حاليا لمُعظم لغات العالم الكبرى، وخاصة العربية التي لا بد من تكثيف الجهود للحفاظ عليها في هذا العصر الرقمي المؤدي إلى المجهول،"إنها أزمة بيئة لغوية يتهددها جور اللغات الأخرى وجيفها على العربية وأهلها، في جنايتها التي تصل إلى حد الإقصاء لكل إنسان أصيل، وثيق الصلة بإنسان هذه الأرض وحضاراته المتعاقبة، وقبل كل هذا أزمة تدبير وسياسة لهذه الأوضاع اللغوية الراهنة."[1]

لقد بات ضروريا الاحتكام إلى سياسة لغوية من قبل كل الغيورين على العربية في العالم العربي ونظرا لارتباط السياسة اللغوية بالدول وصُناع القرار فقد أضحت جزءا مهم في كل سياسة، وهذا لعلاقة اللغة بالسيادة، وبالسياسة الثقافية والاقتصادية.

فمثلا تأخذ دولة حديثة العهد بالاستقلال "قرار باتخاذ اللغة المحلية لغة وطنية فهو قرار إجرائي في حالة تبعه تخطيط لغوي، يدرج هذه اللغة في المدرسة والإدارة."[2]

[1] إلياس جوادي، أزمة اللغة في البلاد العربية بين التناول اللساني والسجال الايديولوجي، ص02.

[2] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص222.

فالتخطيط اللغوي يحصل استجابة لاحتياجات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية مثل أن يعيش البلد أو الدولة تعددا لغويا يؤدي إلى توترات اجتماعية، أو عندما تكون اللغة الرسمية لهجة عامية أو عدة لهجات، فكل سياسة لغوية هي وليدة مشروع مجتمعي، "ولا بد أن تستند هذه السياسة إلى مبادئ الهوية الوطنية، والتنوع الاثني المحلي، ومن رافعات السياسة اللغوية إيجاد خطة لتنظيم استعمال اللغات الموظفة."[1]

أي ضرورة إتباع سياسة لغوية تنطلق من تعدد لغوي يدعم الهوية اللغوية الوطنية، من خلال دعم اللغات الوطنية في إطار تعدد لساني وظيفي يضمن الحقوق اللغوية.

يُساند هذا التوجه الباحث الجزائري صالح بلعيد في كتابه اللغة الأم، حيث يرى أن لقيام سياسة لغوية صحيحة لابُد أن تبني بالأساس على إعطاء الأولوية لاستعمال لغة الهوية والبيئة (اللغة الوطنية)، اقترح صالح بلعيد للخروج من أزمة المسألة اللغوية في الجزائر مثلا التي تُمثل أحد أمثلة دول المغرب العربي، وفي النظام التربوي على الخصوص، "اقترح إستراتيجية شاملة للإصلاح اللغوي، يبدأ من رصد الواقع الاجتماعي ومختلف التغييرات الطارئة، تُراعى فيه التعددية اللغوية وهذا بتعميم استعمال اللغة القومية، والتركيز عليها في المدارس، ونشر اللغة القومية في العالم لتكون مرافقة للثقافة العالمية."[2]

إن اللغة تربية وتنشئة وتنمية لقدرات المُتعلم، وعدم إتقان اللغة الأولى (أو اللغة الوطنية)، يؤدي إلى اضطرابات في التعليم، وإلى اختلافات في التربية وهذا ما يحصل في مجال تعليم وتعلم اللغة العربية في المدرسة الجزائرية مثلا، حيث أصبحت هذه اللغة في الجزائر عامة وفي النظام

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، الرباط: 2003، منشورات الزمن، ص11.

[2] حسني هنية، السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري، دراسة تحليلية نقدية للنظام التربوي، جامعة بسكرة، 2017، ص361.

التربوي خاصة مهددة في بقائها بكل تأكيد، كما أن اكتساب ملكتها في البيئة المدرسية في السنيين الأول من التعليم يعوقه حضور العامية القوي، وحضور اللغة الأجنبية الأولى (الفرنسية)، فمتكليميها أصبحوا لا ينظرون إليها على أنها لغة العلم والتعليم المُتطور.

خاتمة

ما نخلص إليه في آخر هذا البحث هو وجود حقيقة لغوية لم تعد خفية على أحد ويجب تأكيدها والتصريح بها، وهي أن التعدد اللساني موجود وسيستمر باستمرار الحياة بدليل قوله تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ" سورة الروم الآية 22.

كما أن الغاية التي من ورائها قمنا بهذا البحث، هي محاولة معرفة الظواهر اللغوية المنتشرة في دول المغرب العربي.

إن التعددية اللغوية ثروة ينبغي الحرص عليها، إذا كانت تدور حول اللغة الأم، فصحيح نحن في حاجة إلى إتقان لغات البلدان المتقدمة والاستفادة من علومها وتطورها وتكنولوجياتها الحديثة لكن لا يجب إهمال اللغة الوطنية والرسمية لدولنا العربية عامة والمغاربية خاصة، والتي هي العربية الفصحى، لغتنا ولغة كتابنا المُنزل، وفي هذا يقول البشير الإبراهيمي أحد أعلام الجزائر: "العربية ليست غريبة ولا دخيلة، بل هي في دارها، وبين حماتها وأنصارها...دخلت مع الإسلام والفاتحين، وأقامت بهذا الشمال الإفريقي إقامة للأبد".

وجب وضع تخطيط وسياسة للغات الأجنبية تضمن قطبية العربية بلا ضرائر، وتُساعد على نقل المفيد والجيد من تُراثها، فالتخطيط اللغوي هو قوة عصرية، ومهمة حضارية أنتجها التعدد والتنوع اللغوي الغني، لكن على صُناع القرار أن يجعلوا من هذا التخطيط تخطيطا شاملا وكافيا.

فالتخطيط اللغوي أو السياسة اللغوية هو مُصطلح جديد يدُل على توجه الدولة المُعاصرة إلى تسهيل التواصل اللغوي بين البشر، وجعل الوسائل الإعلامية والتعليمية المختلفة يتكامل عملها في إطار خطة لغوية واحدة، فتعدد اللهجات ذات الأصل الواحد لا يمنع دول المغرب العربي في

انتهاج سياسة لغوية رشيدة يتبعها تخطيط لغوي مُحكم، وبالأخص في المجال التعليمي الذي يُعتبر الحلقة الأولى للطفل في تعلمه للغة أصولها وفروعها.

ومن كل هذا وجب الإشارة إلى عدة نقاط استنتجتها من خلال بحثي هذا تصب في معظمها في إعادة إحياء اللغة العربية وتجعلها تسترجع مكانتها المرموقة وهي:

- التخطيط في مجال التعليم مهمة حضارية نبيلة برؤية مستقبلية، تُستعمل فيها كافة الكفاءات لخدمة اللغة الوطنية.

- أن فقدان اللغة الوطنية يعني فقدان الجذور والثقافة والانتماء.

- إن الاستناد إلى اللغة العربية الفصحى في التخطيط اللغوي سواء في صناعة المعجم أو في الترجمة أو إعداد البرامج التعليمية أو التداول السياسي، بالنظر إلى المُعطيات التاريخية التُّراثية يضمن نجاح التجربة.

- انتهاج سياسة لغوية ديمقراطية فعالة في مختلف المجالات للنهوض باللغة الوطنية المحلية.

- اعتبار اللغة الفرنسية لغة أجنبية وليست رسمية، تُدرس مثلها مثل باقي اللغات الأجنبية الأخرى.

- السعي الجيد والدائم لتطوير اللغة العربية وترقيتُها.

- إعطاء المُتعلم المجال الكافي لاستعمال اللغات الوطنية، ورفع تدريس اللغة الفرنسية إلى السنة الرابعة أو الخامسة ابتدائي.

- برمجة مُلتقيات في المجال اللغوي بين دول المغرب العربي والخروج ببرامج تخدم الدول لغويا والتعليم بصفة خاصة.

- الاهتمام بالجانب اللغوي المغاربي ووضع الخلافات السياسية جانبا.

والمطلوب إذن هو إقامة نموذج لغوي يقوم على ثلاثة مبادئ هي: السياسة اللغوية ذات التخطيط المُمنهج، إثراء التعدد اللغوي المحلي، التركيز على التعليم وإعطاء اللغة العربية الفصحى حقها داخل الحرم المدرسي.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	أ-ب-ج
فصل تمهيدي: الراهن اللغوي في المغرب العربي في ظل الصراع اللغوي المعاصر	
1/ اللغة العربية في المغرب العربي.....	08-04
2/ تعريب المغرب الإسلامي.....	11-09
3/ الأمازيغية والعربية.....	13-11
4/ الصراع اللغوي المعاصر.....	15-14
الفصل الأول: الممارسات اللغوية وأسس ارتقائها	
1 أصل النزاع اللغوي	
1-1 التعدد اللغوي مصدر الصراع.....	20-16
1-2 الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية.....	26-20
1-2 الازدواجية اللغوية.....	23-20
2-2 الثنائية اللغوية.....	26-23
1-3 توزع اللغة ووصولها إلى العائلة (الأسرة).....	29-27
1-4 حتمية التواصل باللغة داخل الأسواق ونشرها.....	31-29
1-5 موت اللغات واندثارها.....	35-31
2 أسس ارتقاء اللغة	
2-1 السياسة اللغوية.....	38-35
- سياسة المركز اللغوي الأمريكي أنموذجا.....	41-39
2-2 حرب القلم والكتابة.....	43-41
2-3 معركة اللغات (الفرنسية مقارنة بالإنجليزية).....	48-44
الفصل الثاني: دراسة نقدية للوضع اللغوي في المغرب العربي	
1/ التعدد اللغوي في المغرب العربي.....	59-49
أولا: تونس.....	52-49
ثانيا: الجزائر.....	55-52
ثالثا: المغرب.....	59-55
2/ اللغة بين الايديولوجيا والسياسة.....	64-59
3/ لغة التعليم والهوية.....	74-65
خاتمة.....	77-75

قائمة المصادر والمراجع..... 81-78
فهرس الموضوعات..... 83-82

قائمة المصادر والمراجع

1. **القرآن الكريم.**

المصادر والمراجع:

1. أحمد عزوز، التعدد اللساني واللغة الجامعة (الهيمنة اللغوية)، ج1، الجزائر: 2014، المجلس الأعلى للغة العربية، ص153.

2. إلياس بلكا ومحمد حراز، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي، ط1، أبوظبي: 2014، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص12.

3. جيمس طوليفصون، السياسة اللغوية، خلفيتها ومقاصدها، تر: محمد الخطابي، ط1، الرباط:2007، مؤسسة العنى، ص25.

5. حساين سهام، التعدد اللساني واللغة الجامعة (التعددية اللسانية وأثرها على المجتمع الجزائري)، ج1، الجزائر: 2014، المجلس الأعلى للغة العربية، ص391.

6. ديفيد كريستال، موت اللغة، تر: فهد بن مسعد اللهيبي، ط2، الرياض: 1997، دار أثر للنسر والتوزيع، ص23.

7. روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتمييز الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، إصدار المجلس الثقافة العام، طرابلس: 2006، ص67.

8. ساطع الحصري، ماهي القومية؟ ، ط2، بيروت: 1985، مركز الدراسات الوحدة العربية، ص45.

9. سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، ج1، القاهرة: 1993، منشأة المعارف، 132،133.

10. سعدون حمادي، اللغة والوعي القومي، بيروت: 1984، مركز دراسات الوحدة العربية، ص23.

11. صالح بلعيد، في الهوية الوطنية، الجزائر: 2007، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ص55.

12. صلاح عاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، ط2، بيروت: 1970، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص19.

13. عبد السلام مسدي، العرب والانتحار اللغوي، ط1، بيروت: 2011، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص39.

14. عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، بيروت: 1984، مركز دراسات الوحدة العربية، ص51.

15. عبد العلي الودغيري، لغة الأمة ولغة الأم عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية، ط1، بيروت: 2013، دار الكتب العلمية، ص271.

16. عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، الرباط:2003، منشورات الزمن، ص11.

17. عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، الرباط: 1986، دار تربقال للنشر، ص20.

18. فلوريان كولماس، دليل السوسيولسانيات، تر: خالد الأشهب، بيروت: 2009، مركز دراسات الوحدة العربية، ص649،650.

19. فؤاد بوعلي، النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب، الدوحة: 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص02.

20. لويس جان كالفي، السياسات اللغوية، تر: محمد يحياتن، ط1، الجزائر: 2009، دار العربية للعلوم ناشرون، ص125.

21. لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، تر: حسن حمزة، ط1، بيروت: 2008، مركز دراسات الوحدة العربية، ص62.

22. مايكل كلين: التعدد اللغوي، ضمن كتاب دليل السوسيولسانيات، ص653.

23. مجموعة مؤلفين، اللغة والهوية في الوطن العربي، ط1، بيروت: 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص368،369.

24. محمد الأوراغي، التعدد اللغوي انعكاساته على النسيج الاجتماعي، ط1، الرباط: 2002، منشورات كلية الاداب بالدار البيضاء، ص12.

25. محمد حسن، الأصول التاريخية للتعريب في المغرب العربي، بيروت: 1985، مركز دراسات الوحدة العربية، ص63.

26. محمد عبد الشافي القوصي، عبقرية اللغة العربية، الرباط: 2016، منشورات الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ص40.

27. محمد محمد داود، اللغة كيف تحيا؟ ومتى تموت؟، القاهرة: 2016، دار نهضة، ص38.

28. ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ط1، بيروت: 1993، دار العلم للملايين، ص35.

29. نازلي معوض أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، ط1، بيروت: 1987، مركز دراسات الوحدة العربية، ص20،21.

30. نورمان فيركلف، اللغة والسلطة، تر: محمد عناني، ط1، القاهرة: 2016، المركز القومي للترجمة، ص16.

المجلات والمقالات:

1. إبراهيم بن علي الديبان، الصراع اللغوي، بحث مقدم لمؤتمر علم اللغة، جامعة القاهرة: 2006، ص04.

2. إبراهيم كايد محمود، العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، مج03، العدد01، الرياض:2002، ص61.

3. إلياس جوادي، أزمة اللغة في البلاد العربية بين التناول اللساني والسجال الايديولوجي، أعمال الملتقي الدولي الثاني حول اللغة العربية، دبي: 2013، ص02.

4. أحمد عمار مسعي، دور التخطيط اللغوي في بناء اللغات الوطنية، مج06، مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية، العدد15، 2018، ص289،290.

5. سعاد بسناسي، التعدد اللساني واللغة الجامعة (مؤثرات اللتعدد اللساني على وحدة التفكير الانساني)، ج1، الجزائر: 2014، المجلس الأعلى للغة العربية، ص58.

6. ديدي ولد السالك، اللغة العربية في أطار المغرب العربي إشكالية الهوية، مجموعة الخبراء المغاربين، تونس، العدد07، 2012، ص07.

7. عبد الكريم بكري، التعدد اللساني واللغة الجامعة (التعدد اللساني والهوية الثقافية في الجزائر والعالم العربي)، ج1، الجزائر: 2014، المجلس الأعلى للغة العربية، ص217.

8. عباس التونسي وآخرون، اللغة العربية في المدارس، بحث حول واقع تعلم اللغة العربية في المدارس، جامعة قطر، 2012/2010، ص02.

9. عثمان سعدي، التعدد اللساني واللغة الجامعة(اللغة العربية والتعدد اللساني بالمغرب)، ج1، الجزائر: 2014، المجلس الأعلى للغة العربية، ص129.

المذكرات:

1. حسني هنية، السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري، دراسة تحليلية نقدية للنظام التربوي، جامعة بسكرة، 2017، ص361.

المواقع الإلكترونية:

1. ديدوح عمر: الصراع اللغوي في الجزائر تأزيم الهوية،http://www.almarefh.net